جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

العنوان:

أفاق المحاسبة المالية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبين:

-بن حليمة فتحي

- مدرس أسامة

تحت إشراف

أ.د: سيد محمد

نوقشت أمام اللجنة المكونة من:

د.بوركايب محمد عبد الماجد	أستاذ محاضر أ -جامعة الجيلالي بونعامة	رئيسا
د. سيد محمد	أستاذ محاضر أ-جامعة الجيلالي بونعامة	مشرفا
د. التهامي ابراهيم	أستاذ محاضر أ-جامعة الجيلالي بونعامة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

اهداء

بأناملٍ تحيط بقلم أعياه التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكئ على قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في آن واحد....

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع....

وفرح ببزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي هو بالنسبة لي يوم ميلادي ....

أتطلع فيه إلى ما هو آت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل والأمل المشرق

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام يصحبه الفرح.

لعلني في هذه الكلمات بسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل أناملي العاجزة عن تكملة هذه الإهداءات ....

لكل من لملم أحزاني بين فترة وأخرى

إهدائي إليك أيتها الأم التي كنت عونا ودفئا بين أضلعي إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات.

إليك أيها الأب الذي علمني بأنه عندما تنطفئ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بإعلان الظلام.

كما اهدي هذا العمل إلى إخوتي، وكل أفراد العائلة كل باسمه

عبد أحمد، نور الدين، محمد، عبد الحق، فاطمة الزهراء، نور الإسلام، بلال، لطفي القادر .... والى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي هذه .....

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم.

إلى كل طالب علم.... أقول ثابر و ستنجح، إلى كل من جعل رسالته في الحياة المجد و العلى , منشدا نشيد العزة و الكرامة واثق بأن اليوم هو بداية الغد المشرق.

أهديكم جميعا ثمرة جهدي الذي أرجو أن يمثل إضافة متواضعة للبحث العلمي.

فتحي

اهداء

إلى النور الذي وهبني الله إياه

إلى منبع الصدق والأمان والحنان، جنان الأخلاق

والرأفة إلى من سهر الليالي لأجلي إلى من أحبهما حتى القداسة

إلى سر وجودي: أمي وأبي حفظهما رب الأكوان وجزاهم على ما

قدماه لي لشق طريقي نحو الجهاد في سبيل طلب العلم أدعو لهما أن

يجزيهما الله عني خيرا إلى من أنهجوا حياتي بالفرح والسعادة وحلاوة

العيش بينهم جدي وجدتي منبع الحنان، مركز الأمان والقدرة الفاضلة

وركيزة الصدق ومنافذ الرحمة حفظهما رب الأكوان وأطال في

عمريهما...

إلى أخواتي وأخواني الأعزاء سيد أحمد، علاء الدين، عبد المجيد أنيس

اصدقائي الغاليين ياسين ومحمد وعماد ويوسف على قلبي كل باسمه.

وجميع أساتذتي الفاضلة

إلى من يتذكرهم قلبي وتسيهم قلمي.

أهدي ثمرة جهدي

أسامة

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله ونبيه الأمين محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم "صدق الله العظيم.

وفاءا وتقديرا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أولئك المخلصين الذين لم يبخلوا علينا بالجهد والنصيحة في دراستنا المتواضعة، ونخص بالذكر أستاذنا ومشرفنا الدكتور سيد محمد

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مدوا لنا يد العون في إخراج هذا البحث على أكمل وجه ونخص بالذكر الأستاذة قبلي نبيل ولا ننسى التقدم بجزيل الشكر والعرفان الى جميع الزملاء الذين أعانونا على كتابة هذا البحث وبالأخص سعيدون أميرة

وفي الأخير نتقدم بخالص التقدير والشكر إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وجامعة الجيلالي بونعامة.

ملخص الدراسة

ان الغاية من اجراء هذه الدراسة هو محاولة التعرف على أفاق المحاسبة المالية في الجزائر في المؤسسة عين الدفلى، ولتحقيق أهداف الدراسة تم انجاز استبيان وزع على 71 عامل في المؤسسة، وبعد معالجة البيانات باستخدام برنامج **SPSS/V25** وتحليل النتائج توصلنا لجملة من النتائج أهمها وجوب فتح المعهد الوطنى للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسب معتمد والإستعانة بخبرات أجنبية بغية فهم النظام المحاسبي المالي وضرورة تبني كل المعايير المحاسبية

كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها: القيام بإصلاح شامل للبيئة الإقتصادية الجزائرية وحتمية إجراء بعض التعديلات على النظام المحاسبي المالي في مختلف الجوانب من أجل الزيادة في نجاعته وجلب مستثمرين أجانب.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة المالية، النظام المحاسبي المالي، المخطط الوطنى المحاسبي.

Study summary:

The purpose of conducting this study is to try to identify the horizons of financial accounting in Algeria at the Ain Defla Foundation, and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was completed and distributed to 71 workers in the organization, and after processing the data using the SPSS / V25 program and analyzing the results, we reached a set of results, the most important of which is the need to open The National Institute of Accountants, Accountants and Certified Accountants, using foreign expertise in order to understand the financial accounting system and the need to adopt all accounting standards.

The study also presented a set of recommendations, the most important of which are: To undertake a comprehensive reform of the Algerian economic environment and the inevitability of making some amendments to the financial accounting system in various aspects in order to increase its efficiency and attract foreign investors.

Key words: financial accounting, the financial accounting system, the national accounting chart.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

اهداء.....

اهداء.....

شكر .....

ملخص.....

قائمة المحتويات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الاشكال البيانية.....

قائمة الملاحق.....

مقدمة.....أ-د

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في الجزائر

تمهيد..... 08

المبحث الأول: تنظيم مهنة المحاسبة المالية في الجزائر 09

المطلب الأول: ماهية المحاسبة المالية 09

الفرع الأول: تعريف المحاسبة المالية وخصائصها.....09-10

تعريف المحاسبة المالية.....10

خصائص المحاسبة المالية.....10-11

الفرع الثاني: فروض ومبادئ المحاسبة المالية.....12-13

الفرع الثالث: وظائف وأهداف المحاسبة المالية.....14-15

المطلب الثاني: واقع البيئة المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي الجزائري..... 15
الفرع الأول: الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي (pcn) إلى النظام المحاسبي المالي.....16-21
الفرع الثاني: الأسباب التي أدت إلى الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام م م....21-23
المطلب الثالث: أثار وواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي 23
الفرع الأول: أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي.....23-24
الفرع الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي.....24
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....27
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....27
الفرع الأول: الأطروحات والمذكرات.....27-29
الفرع الثاني: المقالات والملتقيات المتعلقة بموضوع الدراسة.....29-30
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة.....31
الفرع الأول: أوجه الاختلاف والشبه مع الدراسات السابقة.....31-33
الفرع الثاني: القيمة المضافة.....33
خلاصة الفصل.....34

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في مؤسسة ملبنة عريب

تمهيد..... 35
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب 36
المطلب الأول: بطاقة فنية للمؤسسة الإقتصادية ملبنة عريب 36
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة عريب.....37-38

المبحث الثاني: تقنيات وتحليل نتائج الدراسة الميدانية..... 40

المطلب الأول: أسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة..... 40

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.....41

الفرع الأول: ثبات الاستبيان.....41

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديموغرافية.....41-44

الفرع الثالث: نتائج الاحصاء الوصفي لأبعاد ومحاور الدراسة.....45-53

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وقياس معامل الإرتباط..... 53

الفرع الأول: إختبار صحة الفرضيات.....53-55

الفرع الثاني: قياس معامل الإرتباط.....55-57

خلاصة الفصل.....58

خاتمة.....58-60

قائمة المراجع.....61-64

قائمة الملاحق.....66-73

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	32-43
(2-1)	إختبار ألفا كرونباخ	42
(3-1)	توزيع العينة حسب الجنس	43
(4-1)	توزيع العينة حسب السن	43
(5-1)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	44
(6-1)	توزيع العينة حسب الوظيفة	44
(7-1)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	45
(8-1)	البيانات الإحصائية للإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي	46
(9-1)	البيانات الإحصائية لمدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي	49
(10-1)	البيانات الإحصائية حول أفاق المحاسبة المالية	50
(11-1)	إختبار t-test لمحاور الدراسة	55
(12-1)	قياس معامل الإرتباط بين المحور الأول والثاني	57
(13-1)	قياس معامل الإرتباط بين المحور الثاني والثالث	58

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الهيكل التنظيمي لملبنة عريب	40
(2-1)	توزيع العينة حسب الجنس	43
(3-1)	توزيع العينة حسب السن	43
(4-1)	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	44
(5-1)	توزيع العينة حسب الوظيفة	44
(6-1)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	45

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	استبيان الدراسة	71-67
(2)	الفاكرونباخ	71
(3)	الانحراف المعياري والوسط الحسابي لمحاور وأبعاد الدراسة	72
(4)	نتائج اختبار T- Test لمحاور وأبعاد الدراسة	72
(5)	معامل الإرتباط correlation لمحاور الدراسة	73

قائمة الإختصارات

اللغة العربية	اللغة الأجنبية	الإختصارات
جمعية المحاسبين الأمريكين	American accounting assocaiton	AAA
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين	American institute of certified public standard	AICPA
معايير الإبلاغ والإفصاح المالي	International financail reporting standard	IFRS
معايير المحاسبة الدولية	Iternational accounting standerd	IAS
المخطط المحاسبي المالي	Plan comptable national	PCN
النظام المحاسبي المالي	Système comptable financier	SCF
برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية	Statistical package for socail science	SPSS

مقدمة

توطئة

لقد شهد العالم اليوم في ظل تنامي ظاهرة العولمة العديد من التطورات التي مست البيئة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، بشكل أدى إلى تنحية وإزالة الحدود الجغرافية بين دول العالم وتوسيع حجم المعاملات والخدمات المتبادلة، والعمل على إبرام اتفاقيات وصفقات عمل مشتركه ووضع إصلاحات شاملة لمختلف الأنظمة والسياسات المتبعة ولم تكن مهنة المحاسبة في منأى عن تلك الإصلاحات وإنما تصدرت قائمة أكثر المهن تأثرا.

حيث تعد الجزائر من بين الدول التي سلكت هذا المسار كضرورة حتمية، نتيجة لرابط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات الدول الأخرى وفتح رأس المال الأجنبي بتوسيع الشراكة بين مؤسسات الدول الأجنبية والجزائرية تزامنا مع التوجه نحو اقتصاد السوق والعمل على بناء نظام محاسبي يتوافق ويتلاءم مع الأنظمة المحاسبية العالمية التي تخضع لرسكلة دورية وفق للتوجهات الاقتصادية العالمية.

وقد عملت الجزائر علي تنحية الحواجز التي اعترضت مسارها نحو الانفتاح علي الاقتصاد العالمي وإزالة النظام المالي الموروث عن الاستعمار الفرنسي بالتوجه نحو نظام جديد عرف بالمخطط الوطني الوطني المحاسبي والذي وقع بدوره داخل حلقة التقادم والعجز عن تلبية طموحات المستخدمين الراغبين دائما في الحصول علي معلومة كاملة ، موضوعية ، قانونية ، شفافة أو أكثر صدق ، تسمح بتشجيعهم علي الاستثمار وترشيد قراراتهم ، لتجد الجزائر نفسها أمام نظام مالي جديد مرة أخري تطمح من خلال إلي القضاء علي الشوائب التي انتابت المخطط الوطني المحاسبي والاستجابة لمتطلبات البيئة الاقتصادية بعد التأكد من ضرورة إعادة تنظيم وهيكلة البيئة المحاسبة مزامنة مع الإصلاحات الاقتصادية بالتوجه نحو سياسة جديدة نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع التطورات الحديثة كونه مستوحى من أسس معايير المحاسبة الدولية.

دخل حيز التطبيق بموجب القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 بداية من جانفي 2010 ، حاملا في طياته مجموعة من القواعد والممارسات المحاسبية المؤثرة على المعاملات الاقتصادية ساعيا إلي العمل على توفير المعلومة بالشكل الذي يلبي احتياجات مختلف الأطراف وفي الوقت المناسب وقد أنهى عقده الأول الذي عرف العديد من الانتقادات والصعوبات في تطبيقه لذلك تعتبر المحاسبة المالية وبغض النظر عن طبيعة النظام المعتمد فيها مفردة مهمة لتنظيم كافة العمليات المالية وبالشكل الذى يضمن الحماية لممتلكات وإعطاء الصورة الفتوغرافية للأداء الفعلي للمؤسسة ، من أجل تحقيق

ذلك لابد من إعادة النظر في النظام المحاسبي المالي من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي في الجزائر بعد دخوله في العقد الثاني .

وعلى ضوء ما ذكرناه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية:

. ما هي التوجهات المستقبلية للمحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة وفي ملبنة عريب بصفة خاصة؟

ولغرض الإلمام بالموضوع يمكن الإشارة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالمحاسبة المالية؟ وما هي الأسس النظرية التي ترتكز عليها؟
- ما هي التغيرات التي خضعت لها البيئة المحاسبية المالية الجزائرية؟
- ما مدي تجاوب المؤسسات مع إصلاح المنظومة المحاسبية المالية الجزائرية؟
- ما هي أفاق المحاسبة المالية في الجزائرية في ظل الإصلاح المحاسبي؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- المحاسبة المالية هي علم ترجمة الأحداث الإقتصادية لتحويلها إلى معلومة مفيدة تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، تستند على فروض ومبادئ في عملية التسجيل والتحليل للمعاملات المالية.
- كان التنازل عن المخطط الوطني المحاسبي واعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولي.
- يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.
- يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

أسباب إختيار الموضوع

إن إختيار الموضوع له مبررات حفزتنا على إختياره يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الرغبة في الإطلاع على المواضيع المتعلقة بمجال التخصص ألا وهو أفاق المحاسبة المالية في الجزائر بالإضافة إلى إثراء الموضوع والاجتهاد فيه.
- حداثة الموضوع وإرتباطه وتأثره بالواقع الاقتصادي.
- الرغبة الشخصية في إختيار الموضوع.

أهداف الدراسة

- توضيح ومعرفة الإصلاحات التي خضعت لها المحاسبة المالية في الجزائر.
- دراسة واقع النظام المحاسبي المالي ومدي إستجابته لمتطلبات البيئة الاقتصادية.
- إستقصاء أراء المهنين والأكاديميين حول مدي فاعلية النظام المحاسبي المالي.
- بناء إطار تصوري حول توجهات المنظومة المالية في الجزائر.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو أفاق المحاسبة المالية في الجزائر ويعتبر هذا الموضوع من بين المواضيع التي صارت تمس جوهر المؤسسات من خلال تنظيم أدائها المالي ومدي استجابتها ومسايرتها للتطور التجديد، كما تتمثل أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال ما تقدمه من مجموعة الاضافات المتوقعة والتي يمكن ان تفيد الباحثين في الحقل الأكاديمي والممارسين في الواقع العملي.

حدود الدراسة

تم تحديد حدود هذه الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الموضوعية

تهتم الدراسة بالمحاسبة المالية بصفة عامة وذلك بدراسة أسباب الإنتقال من المخطط الوطني إلي النظام المحاسبي المالي والتوجات الحديثة المنوطة به.

الحدود المكانية

تتم الدراسة على مستوي ملبنة عريب بولاية عين الدفلي.

الحدود الزمنية

لقد كانت الحدود الزمنية للدراسة محددة في بفترة تمتد من جانفى إلى أوت 2020.

حدود المفردات

لقد إستعملنا في بحثنا هذا على المصطلح القانوني الأكثر شيوعا وهو مصطلح **المؤسسة** لذلك تم تعويضه محل كل من مصطلح الشركة، المنظمة والمنشأة.

منهج الدراسة

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر ورغبة في معرفة أفاق المحاسبة المالية في الجزائر من خلال معالجة إشكالية البحث اعتمدنا المناهج التالية.

– المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار المفاهيمي لموضوع البحث.

– المنهج الإستنباطي لدراسة ومناقشة الدراسة التي تطرقت للموضوع

– المنهج الإستقصائي لدراسة الجانب التطبيقي من خلال بناء إستبيان يوزع على عدد من المهنين والأكاديين ثم تحليل إستمارات الإستبان بواسطة برنامج spss وإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة لموضوع البحث.

صعوبات البحث

إن إعداد هذا العمل إكتنفه العديد من الصعوبات تمثلت أساسا في:

- حداثة موضوع أفاق المحاسبة المالية أدي إلى صعوبة في تحصيل المراجع خاصة الكتب.
- عدم تجاوب بعض أفراد مجتمع الدراسة وعدم تفرغ أخرين للإجابة على الاستبيان.
- صعوبة التواصل والحصول على المراجع في ظل الوضعية الراهنة للبلاد جائحة كورونا.

هيكل الدراسة

محاولتا منا لإنجاز هذا البحث على الأسئلة المطروحة مع إختبار صحة الفرضيات المقترحة، فقد ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين.

يخصص الفصل الأول لدراسة الجانب النظري حيث تناول هذا الفصل الإصلاح المحاسبي الدى قامت به الجزائر في سبيل السعي نحو تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والوقوف على مدى إستجابة المؤسسات معها.

أما الفصل الثانى فيمثل الدراسة التطبيقية، الذي حاولنا من خلاله رصد أراء الأكادمين والمهنين المتخصصين في مجال المحاسبة بولاية عين الدفلى حول أفاق المحاسبة المالية ومن ثم تحليل تلك الأراء بإستخدام أساليب إحصائية خاصة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية في الجزائر

تمهيد:

إن التطور الاقتصادي والانفتاح نحو الأسواق العالمية أدى إلى نمو حجم الاستثمارات وتعقد بيئة المحاسبة، وزيادة حاجة المستخدمين إليها نظرا لطبيعة المعلومة المقدمة إليهم سواء ماليا أو محاسبيا تساعدهم في إتخاذ القرارات بناءا على الصورة التي تعكسها عن المؤسسة.

وقد تبنت الجزائر العديد من الأنظمة المحاسبية وفق ما يتماشى مع الواقع الاقتصادي والإجتماعي الخاص بها من جهة ووفق ما يتلائم مع التوجهات الحديثة للمعايير المحاسبية الدولية في ظل تكنولوجيا المعلومات وكثرة المعاملات التجارية بين الدول، وذلك بهدف تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائرية من الممارسات الدولية، غير أن هذا النظام الحالي لا يزال يواجه الكثير من التحديات والصعوبات تشمل البيئة المحاسبية والإقتصادية والمؤسساتية.

لقد خصصنا هذا الفصل لدراسة الإيطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من خلال مبحثين حيث خصص المبحث الأول لدراسة تنظيم مهنة المحاسبة المالية في الجزائر وخصص المبحث الثاني لعرض ومناقشة الدراسات السابقة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: تنظيم مهنة المحاسبة المالية في الجزائر

يعتبر مشروع المحاسبة المالية أفضل خيار على غرار الأنظمة الأخرى التي كانت، بحيث يندرج في إطار تحديث الأليات التي تصاحب الإصلاح الإقتصادي ويحتوي هذا الأخير في تطبيقه على جزء مهم من المعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المنصوص عليها في إطار عرض القوائم المالية.

وسنحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على ماهية المحاسبة المالية وبيئة المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأبعاد تطبيقها.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة المالية.

إن المحاسبة المالية إحدى أنواع المحاسبة التي تعتمد عليها كل المؤسسات من أجل تسيير نشاطها، بحيث تعددت تعريفاتها من عالم لآخر تمتاز بخصائص ووظائف واسعة الاستعمال وتنفرد بفروض ومبادئ مرنة تتغير حسب الواقع الإقتصادي.

الفرع الأول: تعريف المحاسبة المالية وخصائصها.

1 . تعريف المحاسبة المالية

هناك عدة تعريفات من بينها ما يلي:

هي عملية تسجيل وتبويب العمليات المالية ثم إستخراج نتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة، وتصوير المركز المالي في نهاية الفترة التجارية.

وكما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية(A A A) والتي يوصفها أنها عملية تشخيص وقياس وإيصال المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة بحيث تمكنهم من الحكم على الأمور المالية وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.[1]

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA)في النشرة المحاسبية رقم (04) الصادر في شهر 10 عام 1970 م بأنها نشاط خدمي، وظيفتها تزويد المعلومات الكمية، ذات الطبيعة المالية أساسا، بالنسبة لمؤسسة معينة، والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.[2]

---

1 إسماعيل يحي التكريتي، وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2010، ص 18.

[2] حسام الدين مصطفى الخداش، وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 16.

ويعرفها الدكتور حلمي نمر أنها مجموعة من الفروض المنطقية والمبادئ العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المالية، والمتعلقة بوحدة محاسبية في مجموعة من الدفاتر والسجلات قصد تحديد نتيجة حركة الأموال في المشروع من ربح وخسارة. [1]

إن المحاسبة المالية تطبق على كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعات الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. [2]

هي مجموعة من النظم المعلوماتية الذاتية هدفها قياس قيمة نتائج وحدة معينة، فهذا التعريف يعتبر المحاسبة المالية نظام معلومات تتداخل فيها البيانات الداخلية والخارجية للحصول على معلومات خاصة.[3]

مما سبق نجد أن أغلب التعاريف إتفقت على أن العملية المحاسبية تقوم على مرحلتين أساسيتين تتمثل الأولى في مرحلة القياس المحاسبي من خلال التجميع والتبويب والتسجيل والتحليل لمختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة معينة، أما المرحلة الثانية فتتمثل في وظيفة الإتصال بتقديم مجموعة من المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية لجميع الأطراف التي لها مصالح متعلقة بالمؤسسة.

2 . خصائص المحاسبة المالية: تتميز المحاسبة المالية بالخصائص التالية:

- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة خاصة بالمؤسسات المصغرة وصغار التجار، والخرجين.
- وجود إطار تصوري للمحاسبة والأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء وكذا المنتجات.
- وجود تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار.

---

[1] بلهوان زكرياء، هميس تميم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 2011، ص 03.

[2] شهرزاد لباز، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسة محاسبية وجباية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، سنة 2013، ص 03.

[3] بلهوان زكرياء، هميس تميم، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- وصف المحتوى لكل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة عن جدول التدفقات وحساب النتيجة المحصلة للخزينة المالية وتقديمه وفق المعايير الدولية. [1]

- إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسات المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة،

ومن ضمن ثلاثة مرجعيات محاسبية أوروبية، أمريكية، المعايير العالمية.[2]

الفرع الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية

1. الفروض المحاسبية:

❖ **فرض الوحدة النقدية:** يتم مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية ويتم تحويل أي عملية بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفية المحددة في المعايير المحاسبية. [3]

❖ فرض الوحدة المحاسبية: حسب هذا الفرض يمكن إعتبار المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها حيث تستبعد العمليات التي تخص الوحدة المحاسبية وتكون الدفاتر المحاسبية للوحدة المستقلة عن دفاتر الملاك والمساهمين.

❖ **فرض إستمرارية النشاط:** إن هذا الفرض يعتمد على المنشأة مستمرة في أنشطتها أي لا يتم تصفيتها بعد فترة قصيرة، أما إذا ثبت بأن المؤسسة لا تستطيع الإستمرار في مزاولة أنشطتها فإن إفتراض الإستمرارية يسقط في هذه الحالة وتخضع لإجراءات التصفية، ويعني إستمرارية المؤسسة أن أصولها الثابتة في حوزة المؤسسة تنطوي على خدمات مستقبلية ويتم إقتناءها للحصول على هذه الخدمات في المستقبل. [4]

❖ **فرض الإستحقاق:** حسب هذا الفرض يتم معرفة نتيجة المؤسسة الفعلي بغض النظر عن تدفقاته النقدية، حيث أقرت المادة 6 من المرسوم التنفيذي المتضمن أحكام تطبيق قانون المحاسبي المالي بأنه

---

[1] شهرزاد لباز، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] إلهام حامدي، **العقود الطويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، سنة 2015، ص 13.

[3] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة جزائرية للتنمية الإقتصادية . عدد 01 / 12 / 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 86.

[4] إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

تتم محاسبة أثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات التي ترتبط بها أي أنها تقوم بما يلي:

❖ تسجيل أثار العمليات والأحداث عند حدوثها وليس عند دفع النقدية أو ما يعادلها في الدفاتر المحاسبية وفي الفترات المالية التي تخصها. [1]

❖ يتم الإعتراف بالمصروفات والإيرادات المكتسبة لفترة محاسبية سواء دفعت أو لم تدفع أو قبضت او لم تقبض.

2- المبادئ المحاسبية :

❖ **مبدأ التكلفة التاريخية:** يقصد بها العناصر التي تقيد في المحاسبة مثل الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بالحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. [2]

❖ **مبدأ تغلب الوضعية الإقتصادية على الشكل القانوني:** من الضروري حساب العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الإقتصادية وليس إستنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد بعض الحالات تتناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الإقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية الإيجار عدم إنتقال الملكية من النظرية القانونية، وتعتبر عملية بيع وشراء من الناحية الإقتصادية. [3]

❖ **مبدأ عدم المقاصة:** يقوم هذا المبدأ على أساس عدم جواز المقاصة بين الأصول والخصوم في المؤسسة أو بين إيراداتها وأعباءها فعلى سبيل المثال لا تجوز المقاصة بين الحسابات البنكية الدائنة والحسابات البنكية المدينة، او بين التسبيق الذي يدفع للمورد حقوق نفس المورد، كما يهدف هذا المبدأ

---

[1] صفاء بوضياف، **أفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي المالي في بيئة محاسبية جزائرية**، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 . 06 / 05 / 2013، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 05.

[2] نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2017، ص 14.

[3] إلهام حامدي، **العقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، سنة 2015، ص 12.

إلى إظهار نتيجة أعمال المؤسسة بشكل صادق من المعالجات السليمة والشاملة لكل العمليات التي حدثت دون إختصار.

❖ **مبدأ الحيطة والحذر:** تقوم الممارسات المحاسبية على مبدأ الحيطة والحذر لتجنب خطر تحويل حالات عدم التأكد أثناء المعالجات المحاسبية للأحداث الإقتصادية للدورات اللاحقة فتقوم المؤسسة وفق هذا المبدأ بالتسجيل المحاسبي في التدني في قيم الأصول (اهتلاكات ومؤونات) حتى إذا كانت غير متوقعة بينما لا يتم تسجيل الإيرادات إلا إذا تحققت فعلا فالحيطة والحذر يتطلب إتباع كل الطرق التي من شأنها الإبتعاد عن المبالغة في قيمة الأرباح المحققة والتحوط بالمقابل لكافة الخسائر المحتملة بغرض حماية المؤسسة.[1]

❖ مبدأ القيد المزدوج: وهي أن الكتابات المحاسبية تحرر وفق القيد المزدوج، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين الأخر دائن، في ظل إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات والأحداث الإقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي تستند عليها.[2]

❖ **مبدأ الوحدة الإقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة إقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.

❖ **مبدأ إستقلالية الدورات:** إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط. [3]

❖ **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها على القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تبسة، الجزائر، سنة 2010، ص 18.

[2] نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص87.

❖ **مبدأ الصورة الصادقة:** تعتبر الصورة الصادقة الهدف المنشود من المحاسبة بإعتبارها نظاما لتمثيل واقع المؤسسة وهي تلك المعلومة المحاسبية والمالية التي تم إعدادها وفق معايير منتظمة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المحاسبية والمالية. [1]

الفرع الثالث: وظائف وأهداف المحاسبة المالية.

1. وظائف المحاسبة المالية

تتمثل وضائف المحاسبة المالية في:

أ . وظيفة القياس: تقوم بالقياس من خلال المهام أدناه:

قياس الموارد التي تتحصل عليها المؤسسة.

– التعبير عن العمليات التي تقوم بها هاته المؤسسة بصورة نقدية.

– قياس الحقوق والإلتزامات التي تنشأ بين هاته المؤسسة والغير.

– قياس التغيرات التي تطرأ على موارد إستعمالات الحقوق وإلتزامات المؤسسة الإقتصادية

– التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقدية، بإعتبار النقود وحدة قياس موحدة.

ب . وظيفة الإتصال : بعد إجراء عملية القياس، لابد من توصيل المعلومات المنتجة إلى من يهمه أمر هذا القياس ، وهو الدور المنوط بوظيفة الإتصال التي تتمحور بالخصوص حول القوائم و التقارير الختامية ، التي تظهر النتائج المحاسبية والوضعية المالية ، للمؤسسة خلال الدورة المالية ، وتظهر قيمة أصولها و خصومها و حقوق المساهمين فيها و حقوقها و إلتزاماتها مع الغير في نهاية الدورة و عليه تختصر وظيفة الإتصال في جمع وتلخيص النتائج التي توصلت إليها عملية القياس، و عرضها في شكل جدول و تقارير و إبلاغها إلى من يهمه الأمر، بحيث تقوم بما يلي :

– تسجيل العمليات التي قامت بها المؤسسة.

– التصنيف الذي يتم من خلاله جعل العمليات المالية في حسابات مستقلة.

– تلخيص المعلومات في شكل تقارير مصممة بصورة تفي بالإحتياجات الازمة.

– تفسيير بما يساعد تلك المعلومة المقدمة.

– تزويد أصحاب العلاقات ببيانات مالية تتعلق بنتيجة أعمال المؤسسة وقائمة المركز المالي لها ومدى تقدمها أو تأخرها عن المؤسسات الأخرى.

[1] رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

– تقديم معلومات تساعد المدراء على إتخاذ القرارات وإيجاد التفسيرات الكافية لهذه المعلومة. [1]

2 . أهداف المحاسبة المالية: تتمثل فيما يلي:

– إختيار وتأسيس النظام المحاسبي الملائم لطبيعة عمل المشروع وكذلك إختيار السجلات التي يستعملها المشروع لإثبات عملياته وفقا للمبادئ المحاسبية.

– العمل على إعداد الحسابات الختامية للتوصل إلى نتيجة أعمال من ربح أو خسارة خلال السنة وذلك وفقا للأصول المحاسبية المتفق عليها.[2]

– توثيق المعاملات المالية التي تحدث في المؤسسة وبحسب تاريخ حدوثها وذلك في سجلات خاصة، وبذلك يتجمع لدى المؤسسة سجل شامل بهذه المعملات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة لأية معلومة وفي أي وقت. [3]

– قواعد تقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.

– عرض القوائم المالية بما يوافق إستلزامات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

– نشر معلومات وافية صحيحة موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر لتساعد في فهم المعلومات لإتخاذ القرارات من طرف المستخدمين.[4]

– تسجيل العمليات المالية وفق تسلسلها الزمني.

---

[1] بوعلي عبد النور، **النظام المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، سنة 2015، ص ص 17، 18.

[2] إسماعيل يحي التكريتي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] باسمة فالح نعيمي، **المحاسبة المالية الجزء الأول**، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، سنة 2010، ص 18.

[4] ملوح صليحة، **أثر النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة . الجزائر، سنة 2015، ص 18.

– تزويد المهتمين بالمعلومات المالية المتعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة ومدى تزويد أصحاب العلاقة بين المستثمرين والمقرضين وموردين إضافة إلى أصحاب المؤسسة وغيرهم من المعلومات التي يحتاجونها.

– تساعد المحاسبة في إيجاد ضوابط رقابية على عمليات المؤسسة وذلك من أجل سلامة التقارير المالية التي تستخدم كأساس لفرض الإنتاجية وتحديد المسؤولية. [1]

المطلب الثاني: واقع البيئة المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي الجزائري.

لقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية توافق خصائصها المعايير المحاسبية الدولية في ظل توجه الجزائر لنظام إقتصاد السوق، ونظرا لمحدودية وتقادم المخطط الوطني المحاسبي وقصوره في خدمة مستخدمي المعلومة المالية لذا قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وبهدف الإحاطة بالبيئة المحاسبية للجزائر في ظل الإصلاحات المعتمدة تناول هذا المطلب جزئين بداية بالإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري ووصولا إلى أسبابه.

الفرع الأول: الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي (pcn) إلى النظام المحاسبي المالي(scf)

إن الجزائر قبل أن تمر إلى المخطط المحاسبي الوطني كانت تعمل بالمخطط المحاسبي العام المستوحى من أليات فرنسية بعد الإستقلال، ومنذ سنة 1957 بدأت تفكر في إصلاح هذا النظام الذي أصبح لا يتماشى مع الإقتصاد الحالي. صدر المخطط الوطني المحاسبي بموجب الأمر رقم 75–35 بتاريخ 1975/04/29 تضمن خمس مواد حددت تاريخ سريان مفعوله إبتداءا من 01 جانفي 1976 مع تحديد مجال تطبيقه مستندا على مجموعة من المبادئ تمثلت في الوحدة الإقتصادية، الوحدة النقدية، القيد المزدوج، عدم المقاصة، الصدق، الفترة المحاسبية، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، إستقلالية الدورات، ثبات الطرق المحاسبية ومبدء إستمرارية الدورات ولم يقدم إلا أربعة إضافات وليست جوهرية في الفترة ما بين 1975 إلى 1995.

كما قدم المخطط الوطني المحاسبي قائمة الحسابات التي صنفها إلى ثمانية أصناف حاملا في طياته العديد من المزايا التي جعلته يساير ويلائم الفترة التي تم فيها الإعتماد عليه أبرزها:

[1] بوعلي عبد النور، مرجع سبق ذكره ص 16.

– المخطط الوطني المحاسبي مستوحى إلى حد كبير من المخطط الفرنسي العام.

– إن بنية وطبيعة المخطط الوطني المحاسبي ساعدت على تحقيق الأهداف التي ولد لأجلها.

– إن ضآلة الإصلاحات التي طرأت على المخطط الوطني المحاسبي سهلت في فهم أحكامه والتحكم فيها نسبيا من طرف المهنين والأكادمين.

كما عرف العديد من النقائص والإنتقادات تمثلت في:[1]

– غياب الإيطار التصوري والذي يعمل على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية وهو ما يفتقر إليه المخطط الوطني المحاسبي.

– إهمال تطبيق المحاسبة التحليلية وعدم إجبار المؤسسات على إستخدامها.

– التأثير القانوني لإدارة الضرائب على المعاملات المحاسبية حيث يحدد مجموعة من القيود.

– لقد كان المخطط الوطني المحاسبي يسعى إلى تلبية إحتياجات الإقتصاد الكلية من خلال تقديم المعلومات إلى أجهزة التخطيط المركزي وتلبية متطلبات المحاسبة الوطنية ولم تكن تعيير إهتماما لإحتياجات المؤسسة وإنما كانت تخدم أهداف إجتماعية أكثر منها إقتصادية.

ولغرض القضاء على النقائص التي شابت المخطط الوطني المحاسبي وتطوير المحاسبة بما يتماشى مع التوجهات ويساير التحولات الإقتصادية والقانونية الراهنة قامت بإنجاز ورشة إصلاحات بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 أوكل إلى الخبراء الفرنسين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية.[2]

تمحورت الإصلاحات حول العناصر التالية[3]:

– بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد وإعطاء مفاهيم جديدة للأصول والخصوم ورأس المال والأعباء والنواتج.

---

[1] رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] حيدوش بشري، **أثر النظام المحاسبي المالي علي جودة المعلومات المحاسبية المالية من وجهة نظر المحاسبين بولاية سكيكدة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة مراقبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر2015، ص ص 32.30.

[3] بودراع لمياء، **النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر2015، ص24.

– تحديد طرق تقييم جديدة ووضع قواعد سير وميكانيزمات سير الحسابات.

– نقل الممارسات المحاسبية من ممارسات مهتمة فقط بالجانب التقني إلى ممارسات مهتمة أكثر بالجانب النظري.

– نقل الممارسات المحاسبية الجزائرية من ممارسات معدة في الأساس للعمل وفق البيئة الوطنية إلى ممارسات يمكنها العمل وفق المعطيات الدولية[1].

ولهذا فقد تطلب الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي جهودا كبيرة لعملية التحضير فهو بمثابة ثورة ثقافية للإيطار المحاسبي وتحدي كبير للمؤسسات الجزائرية للتحضير والتكيف والتأقلم مع الواقع الجديد [2]في ظل التغير في البنية الإقتصادية والتشريعية والتنظمية وكذا الجانب الأكاديمي والتعليمي ، بحيث إنطلقت عملية لهذا النظام منذ سنة 2001 الممولة من طرف البنك الدولي و ذلك بتعاون الخبراء الفرنسيين مع المجلس الوطني للمحاسبة و إعطائه صورة صحيحة تتماشى مع الإقتصاد الحالي ، و هو عبارة عن تحول عميق في عدة مفاهيم و قواعد تقييم وتسجيل محاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية تكون ذات توجه إقتصادي حديث و عالمي .[3]

وقد مرت هذه عملية الإنتقال بثلاث مراحل تمثلت في:[4]

– **المرحلة الأولي:** لتشخيص مجال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي مع مقارنته مع المعايير المحاسبية الدولية.

– **المرحلة الثانية:** دراسة مشروع إستحداث مخطط محاسبي جديد

– **المرحلة الثالثة:** إقرار وضع نظام محاسبي مالي جديد حيث إعتمد الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة خلال إجتماعه في 05 سبتمبر 2001.

حيث تم إصدار القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي يعتبر بمثابة شهادة ميلاد لنظام جديد عرفه في المادة 03 نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم

---

[1] مدانى بن بلغيث وفريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر** . دراسة تحليلية تقيمية، مداخلة، الملتقي الدولي العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011، ص:14

[2] رفيقي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص185.

[3] صفاء بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4] حيدوش بشرى، مرجع سبق ذكره، 36.

تصنيفها، تقيمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.[1]

ليتم بعده إصدار التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 حيث كانت هذه الأخيرة بمثابة جسر العبور الفعلي لبداية تطبيق النظام المحاسبي المالي ونهاية عهد المخطط المحاسبي الوطني من خلال تقديمها لشرح مفصل لحركة العبور والإجراءات الضرورية الواجب القيام بها والتعديلات الضرورية للقوائم المالية المعدة في نهاية 2009، متمثلة في: [2]

1/**الإجراءات الموضوعية للتنفيذ:** تحدد هذه التعليمة الإجراءات الموضوعية للتنفيذ والمتمثلة:

أ-المبادئ العامة: يجب أن تحضر وتعد الكشوف المالية لسنة 2010 كما لو كان الكيان دائما يعرض كشوفه المالية طبقا للأحكام الواردة في التنظيم الجديد وبالتالي يجب تطبيق الأحكام الجديدة بصفة رجعية إلا إذا كانت المؤسسة مبلغ التصحيح الخاص بالسنوات المالية السابقة بشكل معقول لا يمكن تحديده.

ب-الأخذ بعين الإعتبار الأصول والخصوم غير مقيد مسبقا: يستلزم التطبيق الرجعي للنظام المحاسبي الجديد في الميزانية الإفتتاحية إدراج الأصول والخصوم المعنية بتعاريف وشروط تقييد المحاسبي المقررة وفق التنظيم الجديد.

ت-إلغاء بعض الأصول والخصوم والغير المقيدة مسبقا: يؤدي التطبيق الرجعي لنظام المحاسبي الجديد في الميزانية الإفتتاحية أيضا إلغاء بعض الأصول والخصوم الظاهرة في الميزانية الإفتتاحية والتي لا تتوفر فيها شروط التنظيم الجديد.

ث-إعادة ترتيب بعض الأصول والخصوم: في ظل التطبيق الرجعي للنظام المحاسبي الجديد يجب إعادة ترتيب بعض مناصب الأصول والخصوم ورؤوس الأموال.

ج-معالجة معطيات المقارنة للسنة المالية 2009: لغرض تحقيق قابلية مقارنة المعلومات المتعلقة بالسنة المالية 2010 مع تلك المتعلقة بالسنة المالية 2009.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 74، القانون 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في 25نوفمبر 2007 المادة رقم 03، ص 03.

[2] تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 **تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، نوفمبر 2009، ص ص 3، 07.

د –إستثناءات عن التطبيق الرجعي للتنظيم الجديد: يمكن للمؤسسات أن تتحرر من هذا التطبيق الرجعي للنظام المحاسبي إذا توفرت فيها الشروط المدرجة في التعليمة.

هـ –محاسبة التصحيحات للميزانية الإفتتاحية: يجب ان يعالج كل تصحيح ناتج عن الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

2 / الأحكام المحاسبية تتمثل في:

أ . إجراء الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.

ب . جدول إرسال المخطط المحاسبي الوطني . النظام المحاسبي الوطني، من اجل ذلك أعد جدول إرسال بين الحسابات المخطط المحاسبي لوطني والنظام المحاسبي الوطني لتسهيل عملية الإنتقال.

ليتم بعده إصدار سلسلة من المراسيم التنفذية المنظمة للنظام المالي الجديد قبل دخوله حيز التطبيق، بداية من المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26ماي 2008والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 وصولا إلى المرسوم التنفيذي 09-11 الصادر بتاريخ 07 أفريل 2007 والمحدد لشروط كيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي. [1]

وبعد بداية التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي بداية من 2010/01/01، تم إصدار المراسيم المتممة والمعدلة لما سبقها في المخطط الوطني المحاسبي لتنظيم الهيئات المهنية المشرفة على ضمان سير والتطبيق الجيد للنظام المالي الجديد من خلال:

– المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ 2010/08/26 والمتعلق بمجلس المحاسبة والمتمم للأمر 95-20 والمؤرخ في 1995/07/17.[2]

– المرسوم التنفيذي 10-08 المؤرخ في 2010/10/27 المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه والمتعلق بمجلس المحاسبة.[3]

– صدور مجموعة من المراسيم التنفذية في 2011/01/27 والتي تصب في تغيير الإطار الجذري للسلطة التي تحكم في هذه المهنة وإعادة الأدوات وتوضيح الصلاحيات.

---

[1] توفيق جوادي، **إصلاح الإيطار المحاسبي في الجزائر وتكيف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص04.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد رقم 50، المؤرخ في 2010/09/01، ص4.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد رقم 66، المؤرخة بتاريخ 2010/11/03، ص4.

وقد حمل النظام المحاسبي المالي مجموعة من التعديلات سوف نقوم بدراستها من خلال إجراء مقارنة بين المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي:

من حيث نوع وعدد القوائم المالية: أوجب المخطط الوطني على كل المؤسسات الخاضعة لأحكامه أن تعد سنويا جدول حساب النتائج إضافة إلى القوائم المالية الملحقة وعددها 15 جدول في حين النظام المحاسبي المالي أوجب على المؤسسات غير المصغرة إعداد خمس قوائم مالية تتمثل في الميزانية، جدول حساب النتيجة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يوضح مختلف البيانات المتعلقة بالطرق والسياسات المعتمدة.

من حيث مراعاة حجم المنشأة: لم يراعي المخطط الوطني حجم وإمكانيات المؤسسة في النظام المحاسبي تدارك هذه المشكلة حيث يسمح للمؤسسة التي لا يتجاوز رقم أعمالها وعدد عمالها حد معين مسك محاسبة مبسطة تعرف بمحاسبة الخزينة وتقوم على إعداد دفتر الخزينة يبرز التدفق الصافي للأموال.

من حيث عرض وتقديم القوائم المالية: يتم تقديم الميزانية حسب المخطط الوطني بترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها وعناصر الخصوم حسب درجة استحقاقها في حين النظام المحاسبي المالي فصنف عناصر الميزانية إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية كما تتضمن الميزانية معلومات لسنوات سابقة بشكل يسمح بإجراء المقارنة.

كما يتم تقديم حساب النتائج حسب نموذجين متعارف عليهما فإما تصنف الأعباء حسب طبيعتها وإما حسب وظائف المؤسسة، فالمخطط المحاسبي صنف الأعباء حسب طبيعتها بشكل يسمح بحساب الأرصدة الوسطية للتسيير أما النظام المحاسبي فإنه يمكن تقديم حساب النتائج إما حسب الطبيعة أو الوظيفة، أما جدول التدفقات النقدية بالرغم من أهميته إلى أن المخطط الوطني المحاسبي أهمله أما النظام المحاسبي المالي أوصى بتقديم جدول التدفقات النقدية بنفس الكيفية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولة في المعيار الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي " فيمكن أن يتم بموجب طريقتين هما الطريقة المباشرة ، والطريقة غير المباشرة أما النظام المحاسبي المالي فيوصى بإعداده وفقا للطريقة المباشرة.

الفرع الثاني: الأسباب التي أدت إلى الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي.

الجزائر كغيرها من الدول التي لم تكن في منأى عن أثار العولمة التي دعت لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلا أنه هناك أسباب أخرى تمثلت في:

– تلبيتا وتكييفا مع إلتزمات الجزائر الأخيرة الشراكة الأوربية والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة OMC، وهذا ما يبرر تمويل تبني هذه المعايير من قبل البنك الدولي، الذي يسهل إنتقال وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وذلك بوضع بيئة محاسبيه موحدة.

– بقاء المخطط الوطني المحاسبي المالي مدة ثلاثون سنة بدون تعديل وهذا مخالف لمعيار (المدة) تعديل النظام المحاسبي وهو عشر سنوات مما جعل المخطط الوطني المحاسبي غير قادر على معالجة بعض الحقائق الإقتصادية.[1]

– محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل الإختلاف المحاسبي سواء من حيث الإجراءات أو إعداد القوائم المالية.[2]

– غياب الإيطار المفاهيمي الذي يوضح الأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وتحديد المستعملين للمعلومة المحاسبية، وتسهيل إيجاد الحلول للمشكلات لها هذا الأمر صعب من إيجاد حلول للعديد من المشاكل غير المتوقعة في المخطط المحاسبي، والذي يقتصر على الحلول التقنية التي تقتضيها المرحلة بينما أصبح هدف المحاسبة على المستوى العالمي تلبية إحتياجات العديد من المستخدمين من بينهم المستثمرين بالمعلومات فالمبادئ التي تقوم عليها المحاسبة.

– تغير دور الدولة من طرف فعال إلى دور منظم في المجال الإقتصادي والتجاري عكس ما كان عليه في المخطط الوطني المحاسبي الذي يركز على المستلزمات الجبائية، الذي كان يعتبر نظام ضريبي.[3]

---

[1] ربيعة بن حنيفة، **الواضح في المعايير المحاسبية المالية وفق المعايير المحاسبية، الجزء الأول**، منشورات كليك، المحمدية، الجزائر، 2010، ص 26.

[2] لصوني حفيظة، **واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من الفترة 2010-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص التدقيق والنظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 142.

[3] بودراع لمياء، مرجع سبق ذكره، ص13.

– يعتمد على قواعد واضحة ومبادئ تتماشى مع الواقع الإقتصادي من أجل التقليل من الأخطاء والتلاعب في هاته القواعد ويقوم بتسهيل مراجعات الحسابات. [1]

– التوجه نحو إقتصاد السوق من خلال وضع قوائم مالية ذات معلومة جيدة تستجيب لمختلف المستثمرين ويعزز لهم الثقة من أجل جلب شراكة داخلية مع مختلف المؤسسات.

– الإتجاه نحو الخوصصة وذلك بتحويل ملكية القطاع من القطاع العام الذي أصبح لا يستجيب أو غير قادر لمواكبة التتطور الحديث، الذي يسمح برفع عدد المعاملات والصفقات وتحسين سوق الأوراق المالية.[2]

المطلب الثالث: أثار وواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن التحول الجديد في البيئة المحاسبية الجزائرية كانت له إنعاكاسات على مختلف الأطراف المكونة لبيئتها، بمختلف جوانبها السياسية، الإقتصادية، إضافة إلى إنكاسات جزئية تتعلق بالكيانات الإقتصادية فالغرض الأساسي من تطبيق نظام جديد هو تمكين المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من إصدار معلومات مالية كاملة، مفهومة وذات مصداقية، يكون تأثيرها على المستثمرين المحلين والأجانب هذه الوفرة في المعلومات تجعل المؤسسات في حاجة إلى نظام إعلام ألي يساير التحول

الجديد، أما الأثار الكلية للتحول الجديد في النظام المالي تجلت من خلال إنعكاسات تمثلت في[1]:

[1] براق محمد، قمان عمر، **أثر إصلاح المحاسبة على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مؤتمر علمي دولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29و 30 نوفمبر 2011، ورقلة، الجزائر، ص 03.

[2] بن عروج صبرينة، **أهمية وإنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2012، ص ص 3، 4.

- الإنعكاسات السياسية:

وعلى غرار باقي دول العالم قامت الجزائر بنقل قوانين وقواعد أجنبية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية في شكل قوانين وقرارات ومراسيم تنفيذية صدرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وهي تمثل أساس الإيطار التشريعي والتنظيمي للنظام المحاسبي.

-الإنعكاسات القانونية:

إعتمدت الجزائر نظام مالي جديد بموجب نصوص قانونية وتشريعية تعتبر كقاعدة للقانون المحاسبي الجزائري الجديد الذي أصبح يؤثر في التشريعات الأخرى كالقانون الجبائي والقانون التجاري التي يجب عليها مسايرة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

-الإنعكاسات المالية:

يجب أن يعد برنامج عمل يعتمد على إستراتيجية واضحة بالإستعانة بخبير خارجي، حيث يتضمن البرنامج إستراتيجة واضحة يجب السهر على تنفيذها بجدية وإحترافية وهذا ما يجعل أن يتحمل أعباء مالية كنتيجة عن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد.

-الإنعكاسات التربوية:

- ضرورة تكوين المأهلين: إن هذا النظام يتم على الإطار الفكري وقواعد التقييم الذي يختلف على النظام السابق، مما جعل المهنيين الأكاديميين تعلم القواعد الجديدة بما فيها مبادئ الإطار التصوري ومعايير التقييم والعرض والإدراج في المحاسبة ومدونة الحسابات الجديدة وقواعد سيرها.

- ضرورة تعديل محتويات برامج تدريس المحاسبة:

هاته المهمة تقتصر على مختلف المؤسسات الأكاديمية وعلى رأسها الجامعة أن تقوم بتأهيل المكونين في مبادئ النظام المحاسبي المالي والعمل على تعديل محتويات برامج الدراسة كالأتي:

- مشكلة مفهوم القيمة العادلة، تقييم الإرادات بطريقة نسبة تقدم الأشغال.

- وجوب تكييف مقياس المحاسبة المعمقة ومقياس المحاسبة الخاصة مع متطلبات المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبية للنظام المحاسبي المالي.

---

[1] مرحوم محمد الحبيب، **إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر2012، ص43.

– ضرورة إنشاء مخابر بحث على مستوى الجامعات: يجب أن يتكون من أكادمين باحثين وخبراء مهنيين بهدف نشر ثقافة محاسبية جديدة، الذين يعملون على متابعة المعايير الدولية وتسليطها تدريجيا على هذا النظام.

– الإنعكاسات الإقتصادية:

إن وضع هذا النظام الذي يمكن من جلب أموال خارجية وولوج مؤسساتها إلى الأسواق المالية العالمية، وجودة المعلومات في قوائمها المالية الشيء الذي يشجع على زيادة الإستثمار والإنتاج إقليميا ودوليا. [1]

الفرع الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر عبارة عن سلسلة مكونة من عمليات متشابكة ومتداخلة في العديد من الجوانب لها مقتضياتها وبيئتها وشروطها حيث أكمل النظام المحاسبي المالي عقده الأول فلم يقتصر هذا الإصلاح علي تبني النظام المحاسبي المالي وإنما تعداه إلي إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية بغية تنظيم المهنة المحاسبية وإدخال بعض التعديلات علي النظام الجبائي الجزائري[2] لغرض تكييفه مع النظام المحاسبي المالي وكذا قطاع التعليم والتكوين والمؤسسات البنكية والمالية لذا من المفترض أن تكون صورة الإصلاح أكثر وضوحا وأيضا من المفترض أن تكون مجمل القرارات والتدابير الضرورية الازمة للنجاح قد تم تجسيدها في الميدان بشكل يمكننا من بناء التصوري الفعلي حول واقع النظام المحاسبي

– واقع النظام الجبائي في ظل النظام المحاسبي المالي.

بعد مرور فترة زمنية عن تطبيق النظام المحاسبي المالي إتضح للمهتمين ان العلاقة بين النظام الجبائي والنظام المالي الجديد (نضريا) أقل إرتباطا مقارنة معي المخطط الوطني المحاسبي وذلك يعكس الغرض الفعلي وراء إعتماد النظام المحاسبي المالي ، فالمحلل والمهتم بواقع النظام النظام الجبائي في

[1] خبيطي خضير، مونة يونس، **آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية . عدد02، جامعة أحمد دراية أدرار، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2016، ص ص 46، 47.

[2] حميداتو صالح، وآخرون حميداتو صالح وبوقفة علاء، **واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**، مداخلة، الملتقي الدولي العلمي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06 ص03.

ظل الإصلاح الملي الجديد الممارسات يجد أنها لازلت تعاني من إختلالات ومشاكل رغم الإصلاحات المقدمة من فترة إلي أخري ولعل أبرز هذا الإختلاف التهرب الضريبي بأشكاله كالقيام بمعاملات تجارية دون فوتره مما يعكس لنا عدم التطابق الكلي بين الأنظمة الجبائية والنظام المحاسبي المالي .

فالإصلاح المحاسبي تم بشكل مفاجئ وسريع أي بأسلوب الصدمة مما جعل البيئة المحاسبية تعاني اليوم من مشاكل عديدة في ظل عدم مشاركة الفاعلين في البيئة المحاسبية في إعداد هذا الإصلاح بما فيهم إدارة الضرائب.

– واقع البنوك والمؤسسات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية عصب الإقتصاد في كل الدول كونها وسيط مجمل المعاملات الإقتصادية إلى أن المتتبع والدارس للواقع الفعلي للممارسات المالية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي يظهر له جليا أن المنظومة المصرفية والمالية لزالت تعاني من مشاكل عديدة تتمثل في:

– وجود تأخير كبير في مجال القروض البنكية والتدابير المرتبطة بالقطاع المصرفي.[1]

– تأخر كبير في مدي فاعلية البنوك وصحة تسيرها إضافة إلى التأخر الكبير في تغطية وإنتشار توزيع شبكة البنوك لكل التراب الوطني.

وقد أدخل النظام المحاسبي المالي بعض التغيرات في ألية العمل وتسجيل الممارسات المحاسبية البنكية والمالية ليتوافق مع الإجرءات الجديدة من خلال إصدار نصوص قانونية تهدف إلي تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.[2]

– واقع مهنة المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي.

لقد عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر العديد من الإختلالات والإنتكاسات جعلتها تعيش ظرفا مقلقا لفترة زمنية طويلة وبشكل أقلق المهتمين بالشأن المحاسبي في الجزائر في ظل غياب سياسة تكون حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد مهنية وكذلك وفقا للتطبيقات المحاسبية الدولية وندرة ومحدودية عدد الخبراء المحاسبين الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية في ظل غلق المسابقة الوطنية للدخول إلي المهنة ، وغياب المهنة عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح في ظل غياب التنسيق وسوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني المحاسبي وغياب شبه كلي على المنظمات والهيئات الدولية التي

[1] مداني بلغيث وفريد عوينات، مرجع سبق ذكره ص ص 3،4.

[2] حميداتو صالح وآخرون، مرج سبق ذكره، ص7.

تجمع أصحاب المهنة ، ولهذا فإن ضعف التكوين والتأطير بسب التعود على الممارسات المحاسبية ولكن مرحلة الإتقان لازلت تحتاج وقت أكثر .[1]

. واقع النظام المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي إنتهجت منهج الإصلاح في النظام المالي من خلال التخلي علي المخطط المحاسبي والتوجه نحو نظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية isa/ ifrs إذ تعرضت هذه الأخيرة إلي العديد من التغيرات التي تتماشي مع التحولات في البيئة الإقتصادية العالمية سواء من خلال إلغاء البعض منها أو إستبدالها بمعايير أخرى إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يوضع له ألية تضمن التحديث والإصلاح المستمر وبشكل موازي مع المعايير المحاسبية الدولية [2]إذ تبنت الجزائر 16 معيار دولي تحت مسمي المعايير المحاسبية الجزائرية في حين يتم إعتماد 41 معيار محاسبي من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

سيتم الطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض ما تم التوصل إليه من قبل الباحثين ضمن مجال موضوع الدراسة، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول لعرض مختلف الدارسات السابقة، أما المطلب الثاني كان لمقارنة هذه الدراسات مع الدراسة التي قمنا بها.

الفرع الأول: الأطروحات والمذكرات.

[1] مداني بلغيث وفريدة عوينات، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]عواطف محسن، وآخرون، **إصلاح الإيطار المحاسبي في الجزائر وتكيف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية،** مداخلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص09

-دراسة لصوفي حفيظة، واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تدقيق ونظام المحاسبي المالي، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

تطرقت هذه الدراسة إلى البيئة المحاسبية الدولية من خلال الإطار العلمي للمحاسبة ودراسة

حيث هدفت إلى تسليط الضوء على كيفية العمل على ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب الأنظمة المحاسبية الدولية ويتماشى مع البيئة الإقتصادية المحلية في نفس الوقت من خلال إبراز السبل الكفيلة بتأهيل الإقتصاد ليتماشى مع المعايير الدولية والوصول إلى نتائج شاملة حول مدى التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الجزائرية.

معتمدا في ذلك على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحث أن عملية الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي إقتصرت على إعادة ترتيب عناصر القوائم المالية وتغيير الأرقام والتسميات ومع إيجابيات النظام المحاسبي والمالي إلا أن تطبيقه لم يكن بالشكل الصحيح نظرا للمشاكل التي واجهت المحاسب في التقييم والتسجيل المحاسبي كما أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كانت جزئية لصعوبة فهمها من جهة أخرى وعدم ترابط بين النظام المحاسبي الجديد بإجرءات تعديلات على القانون التجاري والقانون الضريبي بالإضافة إلى صعوبة تحديد القيمة العادلة في ظل غياب سوق مالي مما يعني غياب منافسة عادية.

- دراسة حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، قسم علوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر 2007-2008.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكل التنوع في الممارسات المحاسبية وأهميته على المستوى الدولي ومن ثم تحليل وتقييم إنعكاساتها على وضعية المعلومة التي توفرها البيانات المالية المنشورة للمتعاملين في الأسواق المالية الدولية وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفة.

إعتمد الباحث لتحقيق دراسته وإختبار صحة فرضياته على إستخدام المنهج الوصفي وكذلك التاريخي.

وقد توصلت إلى عدد من النتائج تمثلت في.

ضرورة استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا وهي معايير الإبلاغ المالي الأمر الذي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسيع الأعمال الاقتصادية وأنه بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سوف تقلل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وتزيد الخبرات والممارسات بينهما، بالإضافة إلى ضرورة تبني المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية لما تتسم به من مصداقية والقبول العام للبيانات المالية المنشورة في المؤسسات.

– دراسة سامية حكيمي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إدارة مؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011،

– تطرقت الدراسة إلى:

Le passage du p.c.n 1975 aux nouvelles normes internationalesisa/ifrs en Algérie « le système comptable financier »

حيث هدفت إلى تمكين الممارسين والأكاديميين وحتى الطلبة من فهم التوجه المالي الجديد من إستعاب طبيعة التحول ومختلف التغيرات التي جاء بها والأليات المحاسبية الجديدة لمعالجة المعلومة المالية، معتمدا على المنهج الوصفي والمنهج الإستقرائي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من شأنها تكييف النظام المالي ليتلائم مع (isa/ifrs) التوجهات الجديدة للأنظمة المحاسبية من خلال إدراج المعايير المحاسبية

ضمن برامج التدريس على مستوى الجامعات، وجود بعض الفهم والإستعاب للنظام المحاسبي المالي ولكن مرحلة الإتقان لا تزال بعيدة وتتطلب وقت أكبر وبذل جهد أكثر في ظل التحولات الجديدة وفرض النظام المحاسبي المالي تقديم معلومة مقارنة للسنة المالية السابقة.

–دراسة بلهوان زكرياء وهميسي تميم، أثر النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسات الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة منتوري، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

تطرقت الدراسة إلى أثر تطبيق النظام المحاسبي والمالي على مكونات البيانات المالية والمحاسبية حيث هدفت إلى تسليط الضوء على المخطط الوطني المحاسبي وبيان عجزه ومسايرة الواقع مع عرض البيانات المالية في ظل النظام المحاسبي معتمدا في ذلك على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

حيث خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي هو نتاج توافق المعايير المحاسبية الدولية وليس توحيدا إذ يقر هذا الأخير بضرورة إعادة تقييم أصول المؤسسة في نهاية الدورة مع إلغاء بعض الحسابات واستبدالها بحسابات أخرى تماشيا مع التطورات الإقتصادية.

الفرع الثاني: عرض المقالات والملتقيات المتعلقة بموضوع الدراسة:

– دراسة حركو غنية، النظام المحاسبي والمالي ومعايير المحاسبة الدولية، مجلة الدرسات الإقتصادية، المجلد 1، العدد رقم 04، كلية العلم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسنطينة 02، عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الجزائري، معتمدا في ذلك على المنهج المقارن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المحاسبي يهدف بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية بالمعايير الدولية سواء من حيث المفاهيم أو الأهداف ووجود توافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية إلى أن جموده أفقده جزء من هذا التوافق في ظل عدم رسكلته مع التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية.

– دراسة توفيق جوادي وبلقاسم بن خليفة ومفيد عبد اللاوي، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29و30 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالتعاون مع مخبر التمويل مالية الأسواق، مالية المؤسسة.

حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى ملائمة القوانين المعمول بها في النظام المحاسبي الجزائري ومدى استجابتها للتحولات في البيئة الاقتصادية وقد خلصت الدراسة إلى أن المخطط الوطني كان موجه بصفة خاصة لخدمة أغراض المصالح الضريبة حيث أصبح يعاني من تناقض عديدة تمس كل جوانبه سواء كانت عامة أو الإيطار الشكلي والهيكلي وكذا إعداد القوائم المالية وأصبحت المعلومة المالية المنتجة من قبل المخطط الوطني لا تتوافق مع إحتياجات مستعمليها ، والإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الإصلاحات الإقتصادية الناتجة عن التعبير الذي عرفته بالتوجه نحو إقتصاد السوق وقد تبنت من خلال هذه الإصلاحات فكر المعايير المحاسبية من خلال النظام المحاسبي

والمالي الذي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية رغم عدم توافق بعض قواعد المرجع المحاسبي مع القوانين الجبائية.

– دراسة حميد صالح وبوقفة علاء، واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-2013/05/06، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع البيئة المحاسبية في الجزائر في ظل إصلاح النظام المحاسبي، كما خلصت إلى جملة من النتائج تمثلت في إجراء الجزائر لجملة من والإصلاحات تماشيا مع الواقع المحاسبي الجديد من خلال إدخال تعديلات على النظام الجبائي والمصرفي وكذا نظام التعليم والتكوين المحاسبي وهو يعكس رغبتها في تكييف البيئة المحاسبية مع محتوى النظام المحاسبي والمالي رغم عدم كفايتها بسبب بقاء بعض الجوانب دون إصلاح.

– دراسة شيرة محي الدين ودريس مني، إتجاهات حديثة أخرى في عام المحاسبة محاسبة رأس المال الفكري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول الإتجاهات الحديثة في المحاسبة – مقاربات علمية وعملية-يومي 20-25 أكتوبر 2017، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.

يهدف البحث إلى عرض الطرق المعتمدة محاسبيا لقياس رأس المال الفكري وعرض الصعوبات التي يواجهها المحاسب في قياسه حيث وصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في إعتبار رأس المال الفكري الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وضمان الحفاظ على مركزها التنافسي إذ يعتبر من الموجودات التي يصعب قياسها بالرغم من إجتهاد المعايير المحاسبية لوضع أسس وأليات العمل لقياس رأس المال الفكري إلى أنه لم يتم الإتفاق عليها إلى غاية الأن خاصة مع تعقد تمثيل مكونات رأس المال الفكري إضافة إلى تكلفة جمع البيانات الخاصة به.

المطلب الثانى: مناقشة الدرسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه الإختلاف

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على مختلف أوجه التشابه والإختلاف بين الدرسات السابقة وموضوع الدراسة كالتالى:

جدول رقم 01: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
لصوفي حفيظة	ـ واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في الجزائر. من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي من حيث الهدف: ترقية المحاسبة المالية في الجزائر لتواكب الإقتصاد الحالي وتتماشى مع المعايير الدولية من حيث النتائج: كيفية الإنتقال واهم التغيرات من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي إستخدام إستبيان	في المتغير الأول وجود متغير ثالث
حواس صالح	تطابق في المتغير الثاني من النتائج: تشجيع الإستثمار والتوجه نحو تبني كل المعايير الدولية إستبيان	في المتغير الثاني المنهج: تاريخي الهدف: تنوع الممارسات المحاسبية دوليا وعدم التنسيق بين المعايير عالميا

سامية حكيمي	النظام المحاسبي المالي المنهج: الوصفي والإستقرائي الهدف: فهم التوجه المحاسبي في الجزائر النتيجة: تكيف النظام المحاسبي الحالي مع المعايير المحاسبية التي لم تطبق كلها على المؤسسات الإقتصادية	المتغير الأول الأسلوب: إستنباطي
بلهوان زكرياء وهميسي تميم	النظام المحاسبي المالي المنهج: الوصفي الهدف: وجود عجز في المخطط المحاسبي الوطني مع الوقع الإقتصادي الحالي النتيجة: إستبدال بعض الحسابات تماشيا مع الاقتصاد	المتغير الأول يوجد متغير ثالث
بن حركو غنية	النظام المحاسبي المالي الهدف: التوافق بين المعايير والنظام المحاسبي المالي	المتغير الثاني المنهج: المقارن إستعمال مقال
توفيق جوادي وبلقاسم بن خليفة ومفيد عبد اللاوي	تطرق إلى الإصلاح المحاسبي في الجزائر المنهج: وصفي الهدف: خدمة المخطط الوطني المحاسبي للمصالح الضريبية وعدم تطابقه مع الإقتصاد الحالي الذي يتماشى مع المعايير الدولية	المتغير الثاني وجود متغير ثالث عبارة عن ملتقى يومي في مؤسسة جامعية بالتعاون مع مخبر التمويل مالية الأسواق
حميد صالح وبوقفة علاء	إصلاح النظام المحاسبي	المتغير الثالث

	المنهج: وصفي الهدف: تكيف البيئة المحاسبية مع النظام المحاسبي الجديد	ملتقى يومي مؤسسة جامعية
شيرة محي الدين ودريس مني	تطرق إلى المحاسبة المالية المنهج: وصفي	المتغير الأول وجود متغير ثالث مداخلة ضمن مؤتمر دولي الهدف: عرض الطرق محاسبيا لقياس رأس المال الفكري والصعوبات التي يواجهها المحاسب النتيجة: اعتبار رأس المال الفكري ضمانا لبقاء المؤسسات ومركزها التنافسي

الفرع الثاني: القيمة المضافة:

لاحضنا من خلال عرضنا للدراسات السابقة التي تقتصر على المحاسبة المالية في الجزائر ونظرنا إلى دراستنا التي تقتصر على الزيادة او تبني باقي معايير المحاسبة الدولية لتتماشى مع الإقتصاد العالمي وفتح المعاهد المحاسبية وجلب الخبرات الأجنبية من أجل الإستعاب الجيد للنظام المحاسبي المالي وفهمه من طرف مختلف المؤسسات الإقتصادية من خلال إعداد دورات تكوينية.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية للموضوع حيث أوضحنا المفاهيم المرتبطة بالدراسة و المتمثلة في مفاهيم المحاسبة المالية و أهم مبادئها و أهدافها و دراسة البيئة الإقتصادية بادراج كيفية الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و ما هي أهم العناصر المتغيرة فيها للتماشى مع الإقتصاد العالمي الذي عملت الجزائر على مواكبة التطورات بتبنيها هذا النظام الذي الذي يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية , سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية رغم ملاحظة بعض الإختلافات التي ترجع أساسا بعين الإعتبارخصوصيات البيئة الجزائرية , وما هي أسباب الإنتقال و أثاره .

أما المبحث الثاني فكان بعنوان الدراسات السابقة والذي تم من خلاله إستعراض أهم جوانب هذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، عينتها والمنهج المتبع وكذلك أهم النتائج المتوصل إليها، إبراز أوجه التشابه والإختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

الفصل الثاني

آفاق المحاسبة المالية في الجزائر – دراسة تطبيقية–

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمحاسبة المالية في الجزائر والإصلاحات والتي خضعت لها؛ نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الميدان من خلال إطار منهجي يسمح بتحديد وتنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها بهدف إستخلاص نتائج تقود إلى التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في إشكالية البحث من عدمها

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان وتوزيعها على عينة بلغ عددها 71 شخص من بينهم محاسبين وطلبة وأكاديميين موزعين على عدد من المؤسسات الوطنية حيث كان التوزيع والتسليم غير المباشر

بواسطة إستبيان إلكترونى كما قمنا بتحليل نتائج الإستبيان بإستخدام أساليب التحليل الإحصائى وذلك بالإستعانة بالبرنامج الإحصائى spssإصدار 25. وللإجابة على جميع التساؤلات التي تخص الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب.

المبحث الثاني: تقنيات وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ملبنة عريب.

تعتبر المؤسسة الإقتصادية ملبنة عريب رائدة في قطاع إنتاج الحليب ومشتقاته، من حيث إنجازاتها وقدم نشأتها ودرجة تلبية رغبات المستهلكين من خلال التنويع في منتجاتها.

المطلب الأول : بطاقة فنية لمؤسسة ملبنة عريب.

1/ التعريف بالمؤسسة.

1-1- نشأة المؤسسة الأم:

قام المستعمر الفرنسي بإنشاء مؤسسة تحت مسمى التعاونية الجزائرية للحليب ومشتقاته بالجزائر وفظل تنامي حجم الطلب على هذه المادة الحيوية تمإنشاء الديوانالوطنى للحليب ومشتقاته بعد صدور المرسوم الرئاسي 69-93 المؤرخ في 23 نوفمبر 1969 تحت وصاية وزارة الفلاحة .

بعد قيام الدولة بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية من 1970إلى 1980 لجأت إلى توسيع عدد الوحدات الإنتاجية للإستجابة للطلب المتزايد.

تمخض عن هذه الإصلاحات إنشاء الديوان الجهوى للحليب ومشتقاته في الوسط بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19ديسمبر 1981.حيث تعتبر وحدة عريب أحد فروعه.

1-2- تـعريف مؤسسة ملبنة عريب

هي مؤسسة إقتصادية عمومية ذات طابع إنتاج تختص في إنتاج الحليب ومشتقاته والنشاطات المتعلقة به بدأت نشاطها سنة 1989 تتربع على مساحة 11 هكتار , أخذت تسمية ملبنة عريب بداية 1997 وهى الأن شركة ذات أسهم برأسمال يقدر ب:200000000دج. وعدد عمال بلغ 260 عامل وطاقة إنتاجية وصلت إلى 40000 لتر.

2/ البطاقة الفنية لملبنة عريب

- الإسم: ملبنة عريب
- الموقع الجغرافي: تقع ملبنة عريب ببلدية عريب بولاية عين الدفلي على بعد 13كلم من عاصمة الولاية
- طبيعة المؤسسة : ذات أسهم بداية من 1997/09/21.
- المساحة الإجمالية:11هكتار إستغلت منها 7هكترات
- عدد العمال: 250عامل
- رأس المال: 200000000دج

- الطاقة الإنتاجية:46195550 لتر سنويا
- مناطق التوزيع: كامل ولاية عين الدفلي بالإضافة إلى تمويل جزئى لكل من الولايات التالية شلف, تيبازة ,المدية.الجلفة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوحدة:

يتعلق الهيكل التنظيمى بالجانب الوظيفى المعتمد من قبل المؤسسة وهو مرتبط بالأهداف المسطرة من قبل الوحدة، يمكن من خلاله تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف المديريات الفرعية مراكز إتخاذ القرار وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى وشرح الهيكل التنظيمى للملبنة.

1/ مدير المؤسسة: تتمثل مهامه في:

- إبرام الصفقات
- عقد إجتماعات دورية بين مختلف المدريات وفق لإحتياجات الوحدة.
- التكفل بتوجيه التوجهات والسياسات التمونية للمؤسسة.
- التكفل والإطلاع بشؤون الحالة المالية والمحاسبية للمؤسسة وإدارة الشؤون التسيرية.

2/ مصلحة المنازعات والشؤن القانونية: يقوم ب

- تبليغ الأحكام الصادرة للطرف الأخر في النزاع للشروع في الإمتثال للحكم
- تقديم المعلومات والتنسيق مع المحامى المفوض من قبل المؤسسة.
- إخطار مدير المؤسسة بمستجدات المتعلقة بالأحكام الصادرة عن المنزعات.

3/ مدير التسير: تقوم ب

مراقبة نقاط البيع وأسعار المنتجات وتسير الخدمات الاجتماعية وضمان حسن سير النشاط

4/ المديرية الفرعية للإدارة والوسائل العامة: تقوم ب.

- تسير الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية
- التكفل بالعلاقات بين المؤسسات والمنظمات العمومية في إيطار قانون العمل.
- المساهمة في الوقاية من الصراعات الجماعية والفردية

5/ مصلحة الوقاية والأمن: تتمثل مهامها في.

- تطبق القوانين الخاصة بالنظافة والأمن ومتابعتها.
- التحقيق في القضايا التي تخص أمن المستخدمين والتجهيزات.

6/ المديرية الفرعية للإنتاج: من مهامها

- تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة.
- السهر على العمليات التكنولوجية وتحسينها
- إعداد البحوث المتعلقة بالمنتجات الجديدة.
- تحضير برامج الإنتاج وإستهلاك الموارد

7/ المديرية الفرعية للصيانة: تقوم ب

- تحديد سياسة الصيانة وتسير وتنسيق نشاطها.
- إنجاز برامج الصيانة
- المساهمة في تصميم برامج التكوين وتطوير كفاءة مستخدميها

8/ المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة: تقوم ب

- العمل على تغطية الديون وتسديد مستحقات زبائنها.
- المراقبة الدورية للخزينة.

9/ أمانة المدير: وتقوم بالمهام التالية.

- تصنيف البريد وتسجيله في سجلات الأرشيف.
- الإلتزام بالمحافظة على أسرار المهنة.
- إرسال أوامر وتعليمات المدير إلى مختلف المديريات الفرعية.

10/ المديرية الفرعية لمراقبة الجودة:

- السهر على تنفيذ السياسة فيما يتعلق بالجودة.
- التنسيق مابين المصالح الموضوعة تحت سلطتها
- الإشراف على تجارب إستعمال المواد الأولية والمركبات ومواد التعبئة في إيطار المنتجات الجديدة.

الشكل (1-1) : الهيكل التنظيمي لملبنة عريب.

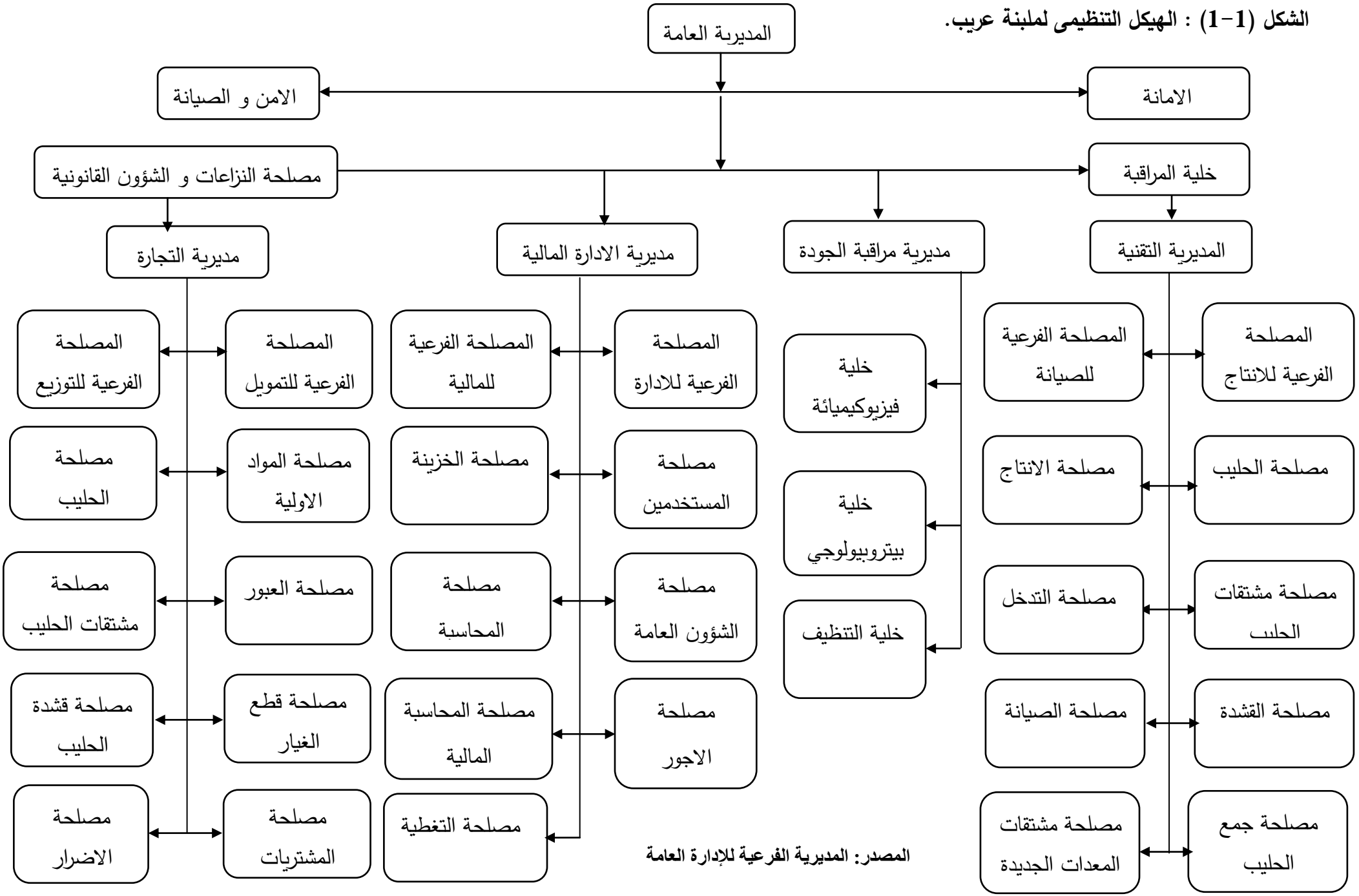

المصدر: المديرية الفرعية للإدارة العامة

المبحث الثاني : تقنيات وتحليل النتائج

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين : المطلب الأول نتطرق من خلاله إلى أسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة،أما المطلب الثانى لدراسة وتحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: أسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

1- أسلوب جمع البيانات

اعتمدنا على قوائم الاستقصاء التي أعدت لهذا الغرض والمعتمدة على مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة اختيارات كالتالي: (غير موافق بشدة –غير موافق –محايد –موافق – موافق بشدة) بوزن نسبي (5–1)، وقد تم تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، تختص الأولى بالبيانات الشخصية للمبحوثين، والثانية لصلب موضوع البحث وتضم مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بـ (أفاق المحاسبة المالية في الجزائر) وتم تقسيمها كالتالي:

المحور الأول: الإنتقال من pcnإلى scf.

المحور الثاني: مدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي.

المحور الثالث: أفاق المحاسبة المالية.

2-الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت الإستعانة بحزمة البرامج الإحصائية **SPSS V25** في تحليل البيانات التي تم تجميعها، حيث تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية مثل: التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والانحراف المعياري اختبار T.TEST للعينة الواحدة ومعامل الإرتباط correlation.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سيتم في هذا المطلب عرض البيانات الإحصائية للدراسة وتحليلها لاستخراج النتائج.

الفرع الأول: ثبات الاستبيان

من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان ولكل متغير على حدي فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب. حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر والواحد (0–1)، وكلما اقتربنا من الواحد الصحيح فهذا يعني ثبات أكبر للدراسة،

وتحسب قيمته كما يلي: $\alpha = \frac{k}{k-1}\left(1 - \frac{\sum S^2}{S_T^2}\right)$

حيث k: عدد العناصر

مجموع تباينات العناصر $\sum S^2$:

[1] S_T^2: تباين الدرجة الكلية[2]

وكانت النتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي

جدول رقم (1-2): اختبار ألفا كرو نباخ

عدد العبارات	الفا كرو نباخ
21	**0.700**

من اعداد الطالبان اعتمادا على spss 25

من خلال الجدول (1-1) يتضح لنا أن قيمة معامل الفاكرونباخ 0.700 أكبر من 0.6 وهي درجة جد مقبولة للحكم على ثبات وصدق الإستبيان.

الفرع الثانى: توزيع أفراد العينة حسب البيانات الديموغرافية

لتحديد خصائص عينة الدراسة (الجنس، السن، المؤهل العلمى، االوظيفة، الخبرة المهنية) فقد تم تضمين قائمة الاستقصاء مجموعة من الاستفسارات التي تمثل معلومات عامة عن عينة الدراسة وقد كانت النتائج كالتالي:

[1] ياسين قويدر جلول، ياسين هدوم، **دور التعلم التنظيمي في تحسين أداء الموارد البشرية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،إدارة أعمال ، 2018-2019 ص 50.**

1/ توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

جدول رقم(1-3): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	51	%71.8
انثى	20	%28.2
المجموع	71	%100

من إعداد الطلبة بالإعتماد على spss25

شكل رقم(1-2): توزيع العينة حسب الجنس

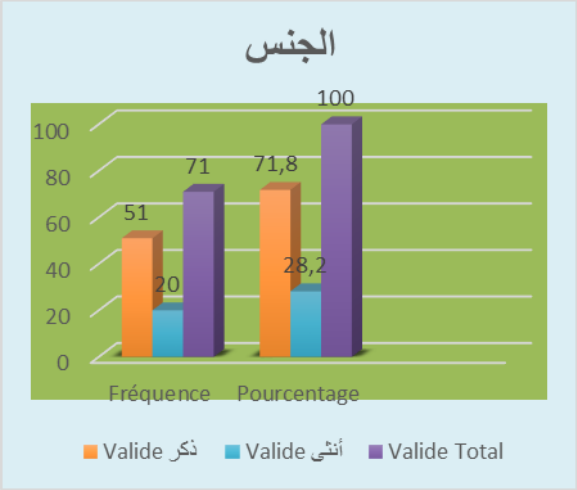

من إعداد الطلبة بالإعتماد على excel2013

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة الذكور بلغت 71.8% ونسبة الإناث بلغت 28.2 %من إجمالي أفراد عينة الدراسة أي يغلب على عينة الدراسة الجنس الذكور.

2/ توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

جدول رقم(1-4): توزيع العينة حسب االسن

السن	التكرار	النسبة
أقل من 30سنة	34	%47.9
من30الى40سنة	26	%36.6
من41الى50سنة	08	%11.3
أكثر من 50 سنة	03	%4.2
المجموع	71	%100

من إعداد الطلبة بالإعتماد على spss25

شكل رقم(1-3): توزيع العينة حسب السن

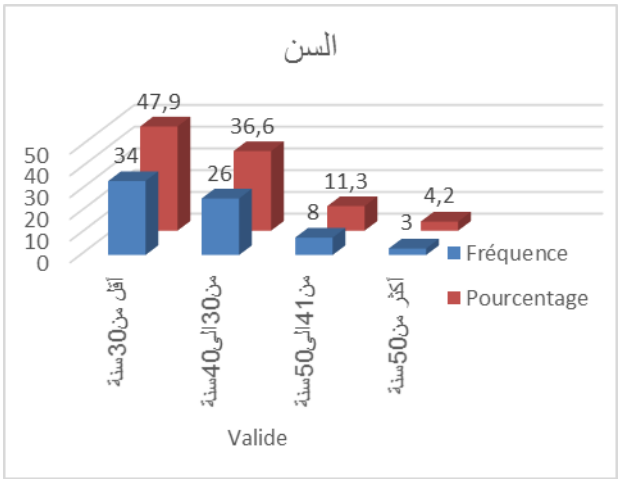

من إعداد الطلبة بالإعتماد على excel2013

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك تنوع في الفئات العمرية حيث الفئة الغالبة (أقل من 30 سنة) بنسبة 47.9 %تليها الفئة الثانية (من30إلى 40 سنة) بنسبة 36.6% ثم تتصدر المرتبة الثالثة فئة (من 41إلى 50 سنة) بنسبة 11.3 %وتحتل المرتبة الأخيرة فئة (أكثر من 50 سنة) بنسبة 4.2%

3/ توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول رقم(1-5): توزيع العينة حسب م العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
شهادة مهنية	3	4.2
ليسانس	13	18.3
ماستر	39	54.9
ماجستير	2	2.8
دكتوراه	14	19.7
المجموع	71	100

شكل رقم(1-4): توزيع العينة حسب م العلمي

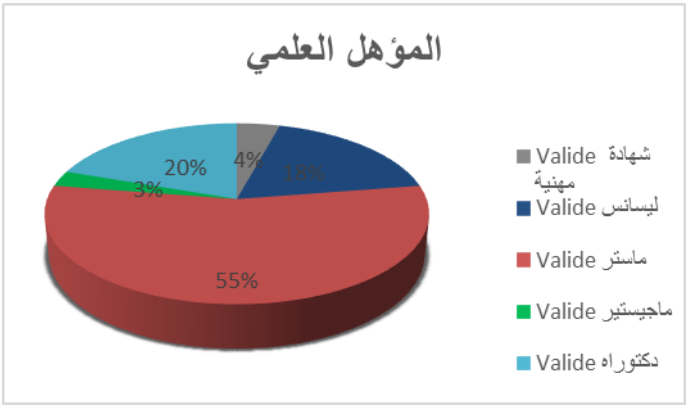

من اعداد الطالبة بالإعتمادا على spss 25 **من اعداد الطالبة بالإعتمادا على Excel 2010**

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير المؤهل العلمي بنسب مختلفة حيث كانت فئة طلبة الماستر في طليعة التصنيف بنسبة بلغت 54.9% تليها فئة الدكاترة بنسبة بلغت 19.7% في حين نسبة فئة اليسانس 18.3 %لتكون بذلك في المركز الثالث في حين كانت فئة شهادة المهنية في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 4.2% أما الماجيستر فقدرت نسبتها 2.8% في المرتبة الأخيرة

4/ توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

جدول رقم(1-6): توزيع العينة حسب االوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
طالب	27	%38
محاسب	09	%12.7
رئيس مصلحة	06	%8.5
أستاذ جامعي	11	%15.5
وظيفة أخرى	18	%25.4
المجموع	71	%100

شكل رقم(1-5): توزيع العينة حسب الوظيفة

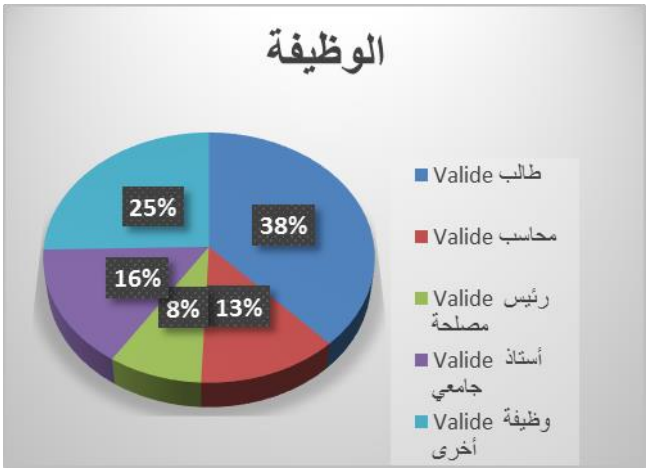

من اعداد الطالبة بالإعتمادا عل spss 25 **من اعداد الطالبة بالإعتمادا على Excel 2010**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد الطلبة 27 فرد بنسبة 38% بينما عدد المحاسبين بلغ 09 بنسبة 12.7% من إجمالي العينة موضع الدراسة بينما رئيس مصلحة بلغ 06 أفراد بنسبة 8.5 %أما عدد الأساتذة الجامعين فقد بلغ 11 بنسبة 15.5%

بينما قدر عدد أصحاب الوظائف الأخرى ب 18 فرد بنسبة 25.4 %من إجمالي عينة الدراسة.

5/ توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

جدول رقم(1-7): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من5سنوات	31	%43.7
من5إلى15سنة	17	%23.9
أكثرمن 15سنة	11	%15.5
دون خبرة مهنية	12	%16.9
المجموع	71	%100

من اعداد الطالبة بالإعتمادا عل spss 25

شكل رقم(1-6): توزيع العينة حسب خ م

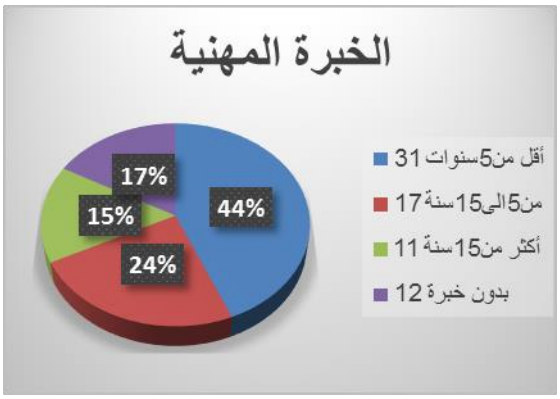

من اعداد الطالبة بالإعتمادا علىExcel 2010

من الجدول نلاحظ أن أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات بلغ 31 فرد بنسبة 43.7% من إجمالي العينة بينما عدد الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 15 سنة بلغ 15 فرد بنسبة 23.9% في حين كان عدد الأفراد الذين تجاوزو عتبة 15 سنة خبرة 11 فرد ممثلا بنسبة 15.5% أما عدد الأفراد الذين هم دون خبرة فقد بلغ 12 بنسبة 16.9% من اجمالي العينة

الفرع الثالث: نتائج التحليل الاحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.

1/تحليل نتائج المحور الأول: التحليل الإحصائى لمحور الإنتقال من المخطط الوطنى المحاسبي pcn إلى النظام المحاسبي المالي scf

جدول (1-8): البيانات الاحصائية للإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي نحو النظام المحاسبي المالي

الرقم	الإنتقال من المخطط الوطنى المحاسبي pcn إلى النظام المحاسبي المالي scf		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة
1	كان التنازل عن المخطط المحاسبي الوطنى pcn ضرورة حتمية.	التكرار	34	21	10	4	2	4.14	1.046	موافق بشدة
		النسبة	47.9	29.6	14.1	5.6	2.8			
2	وجود صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي scf.	التكرار	21	39	3	7	1	4.01	0.933	موافق
		النسبة	29.6	54.9	4.2	9.9	1.4			
3	ضرورة إعداد ملتقيات ودراسات لتمكين من إستيعاب النظام المحاسبي الماليscf.	التكرار	50	18	2	1	00	4.65	0.612	موافق بشدة
		النسبة	70.4	25.4	2.8	1.4	00			
4	الإصلاح المحاسبي الجديد يستجيب للواقع الاقتصادي الحالي.	التكرار	9	28	13	19	2	3.32	1.093	موافق
		النسبة	12.71	39.4	18.3	26.8	2.8			
5	مخرجات النظام المحاسبي المالي scf أكثر تعقيدا.	التكرار	4	27	21	18	1	3.21	0.940	موافق
		النسبة	5.6	38	29.6	25.4	1.4			
6	تخصيص عدد من المؤطرين لاحتواء المرحلة الانتقالية	التكرار	28	34	7	2	00	4.24	0.746	موافق
		النسبة	39.4	47.9	9.9	2.8	00			
7	عدد الدورات التكوينية كافي	التكرار	5	17	11	32	6	2.76	1.127	غير

	لاستيعاب النظام المالي الجديد.	النسبة	7	23.9	15.5	45.1	8.5			موافق
		/	/	/	/	/	/	3.7626	0.36136	موافق

من اعداد الطلبة بالإعتماد على25 spss

العبارة 01 : من الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة و موافق على التوالي بنسبة 47,9% و 29,6% على أن التنازل عن المخطط المحاسبي الوطني كان ضرورة حتمية , أما بالنسبة لغير موافق بشدة و غير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 5,6% و 2,8% كما بلغت نسبة محايد 14,1% , بالنظر إلى المتوسط الحسابي 4,14% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق بشدة , أما الإنحراف المعياري 1,046% و ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 02: من خلال الجدول نلاحظ انه غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 54,9% و 29,65%، بحيث تلقى صعوبات في تطبيق scf, أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 9,9% و 1,1% كما بلغت نسبة محايد 4,2% , أما المتوسط الحسابي 4,01% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , و الإنحراف المعياري 0,923% و هو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 03 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة و موافق على التوالي بنسبة 70,4% و 25,4% على إستيعاب scf يجب إعداد ملتقيات و دراسات , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 1,4% و00% كما بلغت نسبة محايد 2,8% , بحيث المتوسط الحسابي يمثل 4,65% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق بشدة , اما الإنحراف المعياري 0,612% و هو ما يدل على تجانس و عدم تباين العبارات .

العبارة 04: نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 39,4% و 71,12% بحيث هذا الإصلاح الجديد يستجيب لبعض المؤسسات، أما بالنسبة لغير موافق وغير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 26,8% و 2,8% كما بلغت نسبة محايد 18,3% , المتوسط الحسابي 3,32% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل

على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 1,093% وما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 05 : نلاحظ من خلال الجدول ان أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 38% و 5,6% , اي تدل على أن مخرجات النظام المحاسبي أكثر تعقيدا أما بالنسبة لغير موافق و محايد فكانت نسبتهم على التوالي 25,4% و 29,6% أما غير موافق بشدة فكانت نسبته 1,4% , بحيث المتوسط الحسابي 3,21% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 0,940% و هو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 06 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 47,9% و 39,4% , لإحتواء المرحلة الإنتقالية وجوب تخصيص عدد من المؤطرين , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 2,8% و 00% , أما محايد فتمثل نسبتها 9,9% , والمتوسط الحسابي 4,24% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 0,746% و هو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 07 : نلاحظ من خلال الجدول ان أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة و موافق على التوالي بنسبة 7% و 23,9% من حيث عدد الدورات الغير كافية لإستعاب النظام المالي الجديد , أما بالنسبة لغير موافق بشدة وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 8,5% و 45,6% أما محايد فتقدر بنسبة 15,5% , بحيث المتوسط الحسابي 2,76% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمجور حول الإتجاه غير موافق , أما الإنحراف المعياري 1,127% و هو ما يدل على عدم وجود تباين كبيرفي إجابات العينة .

2/ تحليل نتائج المحور الثاني: التحليل الإحصائى للمحور المتعلق بدراسة مدي إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي

جدول (1-9): البيانات الاحصائية لمدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي

الرقم	مدى استجابة المؤسسات للاصلاح المحاسبي		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة
1	ساهم الإصلاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	التكرار	10	25	20	12	4	3.35	1.097	موافق
		النسبة	14.1	35.2	28.2	16.9	5.6			
2	تم تجاوز صعوبات بداية التطبيق.	التكرار	5	26	10	28	2	3.06	1.081	موافق
		النسبة	7	36.6	14.1	39.4	2.8			
3	المؤسسات الجزائرية دخلت مرحلة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي scf.	التكرار	3	21	9	28	10	2.70	1.154	غير موافق
		النسبة	4.2	29.6	12.7	39.4	14.1			
4	ظهور اثر الإصلاح المحاسبي المالي على البيئة الاقتصادية.	التكرار	6	18	20	22	5	2.97	1.095	موافق
		النسبة	8.5	25.4	28.2	31	7			
5	المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي scf كافية لتلبية احتياجات المستخدمين.	التكرار	7	31	6	21	6	3.17	1.207	موافق
		النسبة	9.9	43.7	8.5	29.6	8.5			
6	النظام المحاسبي المالي scf يستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.	التكرار	8	38	8	12	5	3.45	1.119	موافق
		النسبة	11.3	53.5	11.3	16.9	7			
7	ساهم الإصلاح المحاسبي في الرفع من مستوى الشفافية في القوائم المالية.	التكرار	12	28	9	16	6	3.34	1.241	موافق
		النسبة	16.9	39.4	12.7	22.5	8.5			
		/	/	/	/	/	/	3.1489	0.81582	موافق

من اعداد الطالبة بالإعتماد على25 spss

العبارة 01 : نلاحظ من خلال الجدول أنه أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 35,2% و 1,14% الذي يدل على تحسين الأداء المالي للمؤسسات وفق الإصلاح الجديد ، أما بالنسبة لغير موافق ومحايد فكانت نسبتهم كالتالي 16,9% و 28,2% و غير موافق بشدة كانت 5,6% , بحيث أن المتوسط الحسابي 3,35% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 1.097% و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 02: نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة وموافق على التوالي بنسبة 7% و36,6% الذي تجاوز هذا النظام المالي بداية التطبيق، أما بالنسبة لغيرموافق وغير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 39,4% و2,8% ومحايد كانت نسبته 14,1%، ز أن المتوسط الحسابي 3,06% والذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق، أما الإنحراف المعياري 1,081% والذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 03 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة و موافق على التوالي بنسبة4,2% و29,6% والتي تمثل دخول المؤسسات الجزائرية مرحلة الإنتقال الي النظام المحاسبي المالي scf , أما بالنسبة لغير موافق بشدة وغير موافق فكانت نسبتهم على التوالي 14,1% و 39,4% و تمثل محايد بنسبة 12,7% , و أن المتوسط الحسابي 2,7% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه غير موافق , و الإنحراف المعياري 1,154% و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 04 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق بشدة و موافق على التوالي بنسبة 5,8% و 25,4% بوجود أثر على البيئة الإقتصادية نتيجة لوجود إصلاح محاسبي مالي , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي31% و 7% و محايد بنسبة 28,2% , و المتوسط الحسابي 2,97% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 1,095% والذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 05 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي 43,7% و 9,9% وذلك لكفاية المعلومة للمستخدمين التي ينتجها النظام المحاسبي المالي

scf , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة و محايد كانت نسبتهم على التوالي 29,6% و 8,5% و 8,5% , و يمثل المتوسط الحسابي 3,17% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعياري 1,207% و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 06 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 53,5% و 11,3% و ذلك لإستجابة النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم 16,9% و 7% أما محايد فتمثل نسبة 11,3% , إن المتوسط الحسابي 3,45% الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , أما الإنحراف المعيار1,119%و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 07: نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 39,4% و16,9% الذي ساهم هذا الإصلاح في الشفافية في القوائم المالية، أما بالنسبة لغير موافق وغير موافق بشدة فكانت نسبتهم 22,5% و8,5% ومحايد بنسبة 12,7%، والمتوسط الحسابي 3,34% والذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق، والإنحراف المعياري 1,241% والذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة.

3/ تحليل نتائج المحور الثالث: التحليل الإحصائى للمحور المتعلق بدراسة أفاق المحاسبة المالية

جدول (1-10): البيانات الاحصائية حول أفاق المحاسبة المالية

الرقم	أفاق المحاسبة المالية		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رتبة العبارة
1	في رأيك هل يحتاج النظام المحاسبي المالي الى تعديلات.	التكرار	24	36	8	2	1	4.13	0.827	موافق
		النسبة	33.8	50.7	11.3	2.8	1.4			
2	هل توجد خطة لإعادة تنظيم السياسة المالية في	التكرار	9	17	30	13	2	3.25	0.996	محايد
		النسبة	12.7	23.9	42.3	18.3	2.8			

	الجزائر.									
3	ضرورة تفعيل المعهد الوطني للخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.	التكرار	46	21	2	1	1	4.55	0.752	موافق بشدة
		النسبة	64.8	29.6	2.8	1.4	1.4			
4	مخرجات الجامعة الجزائرية تستجيب لمتطلبات الإصلاح المالي.	التكرار	7	24	15	19	6	3.1	1.161	موافق
		النسبة	9.9	33.8	21.1	26.8	8.5			
5	ضرورة احتواء باقي المعايير المحاسبية الدولية.	التكرار	37	31	2	00	1	4.45	0.693	موافق بشدة
		النسبة	52.1	43.7	2.8	00	1.4			
6	الاستعانة بخبراء أجانب لتسهيل استيعاب معايير المحاسبة الدولية.	التكرار	19	30	6	6	10	3.59	1.348	موافق
		النسبة	26.8	42.3	8.5	8.5	14.1			
7	إمكانية إجراء إصلاح محاسبي جديد في المستقبل	التكرار	32	31	6	2	00	4.31	0.748	موافق بشدة
		النسبة	45.1	43.7	8.5	2.8	00			
		/	/	/	/	/	/	3.9115	0.40934	موافق بشدة

من اعداد الطلبة بالإعتماد على25 spss

العبارة 01: نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 50,7% و33,8% بحيث يحتاج هذا النظام المحاسبي المالي إلى تعديلات من كل الجوانب، وكانت نسبة غير موافق وغير الموافق بشدة ومحايد على التوالي 2,8% و1,4 %و11,3%، ويمثل المتوسط الحسابي 4,13% والذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت وهو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق، والإنحراف المعياري 0,827% وهو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 02: نلاحظ من خلال الجدول ان أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 23,9% و 12,7% و ذلك بالبحث عن خطة لإعادة تنظيم السياسة المالية في الجزائر , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة على التوالي بنسبة 18,3% و 2,8% أما بالنسبة لمحايد فمثلت النسبة الأكبر 42,3 % و المتوسط الحسابي 3,25% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه المحايد , الإنحراف االمعياري 0,996 %و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 03 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 29,6% و 64,8% بتفعيل المعهد الوطني للخبير المحاسبي و محافظ الحسابت و محاسب معتمد , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة و محايد فكانت نسبتهم على التوالي 1,4% و 1,4% و 2,8% و يمثل المتوسط الحسابي4,55% الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق بشدة , و الإنحراف المعياري 0,752% يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 04 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 33,8% و 9,9% بأن مخرجات الجامعة الجزائرية تستجيب للإصلاح الجديد , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهما على التوالي 26,8% و 8,5% و كانت محايد بنسبة 21,1% , و يمثل المتوسط الحسابي 3,1% و الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , و الإنحراف المعياري 1,161% و الذي يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة05 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 43,7% و 52,1% لضرورة إحتواء باقي معايير المحاسبة الدولية، و بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة و محايد تمثل نسبتهم على التوالي 00% و 1,4% و 2,8%، أما المتوسط الحسابي 4,45 %الذي يعبر عن الفئة الرابع لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق بشدة، و الإنحراف المعياري 0,693% و الذي يدل على تجانس و عدم تباين العبارات.

العبارة 06 : نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 42,3% و 26,8% الذي يتطلب الإستعانة بخبراء أجانب من أجل إستعاب معايير

المحاسبة الدولية , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة فكانت نسبتهم على التوالي 8,5% و 14,1% و محايد تمثل 8,5% , وأن المتوسط الحسابي 3,59% الذي يعبر عن الفئة الرابع لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق , و الإنحراف المعياري 1,348% وهو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

العبارة 07: نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة كانت إجابتهم موافق و موافق بشدة على التوالي بنسبة 43,7% و 45,1% الذي من الممكن إجراء إصلاح محاسبي في المستقبل , أما بالنسبة لغير موافق و غير موافق بشدة و محايد فتمثل نسبهم على التوالي 2,8% و 00% و 8,5% , و المتوسط الحسابي 4,31% الذي يعبر عن الفئة الرابعة لسلم ليكارت و هو ما يدل على الإتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الإتجاه الموافق بشدة , و الإنحراف المعياري 0,748% وهو ما يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات العينة .

المطلب الثالث: إختبار الفرضيات وقياس معامل الإرتباط.

الفرع الأول: إختبار صحة الفرضيات.

سيتم التطرق الى النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة عن طريق مجموعة من الاختبارات الاحصائية حيث يتم تطبيق اختبارT للعينة الواحدة One Sample T.TEST لاختبار كل بعد ومحور والبحث عن امكانية وجود فروقات ذات دلالة احصائية، وسيتم اختبار الفرضيات باستخدام Tعند مستوى دلالة 5%=(α)Sig الذي يدل على ان احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة بين 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

- قبول الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة 5% < (α)Sig.
- قبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة5% > (α)Sig .

وعليه إذا كان 5% > (α) Sigفهذا يعني وجود فروقات ذات دلالة احصائية وهذا يبين أن اجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد.

الجدول (1-11): يمثل اختبار T-test المحاور الدراسة

One-Sample Test Test Value = 3	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإنتقال من pcn إلى scf	.78217	70	.000	.76258	.6770	.8481
مدي إستجابة المؤسسات مع الإصلاح المحاسبي	1.538	70	.129	.14889	-.0442	.3420
أفاق المحاسبة المالية في الجزائر	18.762	70	.000	.91147	.8146	1.0084

المصدر: مخرجات spss 25

1-إختبار صحة الفرضية الأولى "كان التنازل عن المخطط الوطنى المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية"

H0 : لم يكن التنازل عن المخطط الوطنى المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

H1 : كان التنازل عن المخطط الوطنى المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول (1-1) ان قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05 حيث بلغت قيمتها (0.000) وعليه نرفض الفرضية الصفرية و**نقبل** الفرضية البديلة التالية (**H1**).

وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة (**H1**) المعبرة بأنه كان التنازل عن المخطط الوطنى المحاسبي وإعتماد النظام المحاسبي المالي ضروري لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولي.

2-اختبار الفرضية الثانية "يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية "

- **H0** : لا يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذى خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.
- **H1**: يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذى خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05 حيث بلغت قيمتها (0.129) وعليه نرفض الفرضية البديلة و**نقبل** الفرضية الصفرية التالية (**H0**) وبالتالي سيتم قبول الفرضية الصفرية (**H0**) المعبرة بأنه لا يثبت الواقع الحالي مدي تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت له المنظومة المالية الجزائرية.

3-إختبار الفرضية الثالثة "يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكادمين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد"

H0 : لا يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكادمين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

H1 : يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكادمين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

نلاحظ من خلال جدول T.Testرقم (.... أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05 حيث بلغت (0.000) وعليه نرفض الفرضية الصفرية و**نقبل** الفرضية البديلة(**H1**) التي مفادها يوجد إطار تصوري لدي المهنيين والأكادمين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد.

الفرع الثاني: إستخدام معامل الإرتباط بيرسون

1-دراسة العلاقة بين المتغيرين الإنتقال من المخطط الوطني المحاسبي pcnإلى scf ومدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي.

الجدول رقم (1-12) قياس معامل الإرتباط بين المحور الأول والثانى

		الإنتقال الإنتقال من pcnإلى scf	مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي
الإنتقال من pcnإلى scf	الإرتباط بيرسون	1	*0,245
	الثنائي		*0,039
	العدد الإجمالي للعينة	71	71
مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي	الإرتباط بيرسون	*0,245	1
	الثنائي	*0,039	
	العدد الإجمالي للعينة	71	71

من إعداد الطلبة بالإعتماد على spss

نستنتج من خلال الجدول أنه وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين الإنتقال من pcnوscf ومدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي وذلك من خلال النتيجة التي تقدر 0,245 أي أقل وهذا ما يدل على إرتباط ضعيف بين هاتين المتغيرين.

3- دراسة العلاقة بين المتغيرين مدى إستجابة المؤسسات للإصلاح المحاسبي وآفاق المحاسبة المالية في الجزائر.

الجدول رقم (1-13) قياس معامل الإرتباط بين المحور الثانى والثالث

		مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي	آفاق المحاسبة المالية في الجزائر
مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي	الإرتباط بيرسون	1	*0,179
	الثنائي		*0,136
	العدد الإجمالي للعينة	71	71
آفاق المحاسبة المالية في الجزائر	الإرتباط بيرسون	*0,179	1
	الثنائي	*0,136	
	العدد الإجمالي للعينة	71	71

من إعداد الطلبة بالإعتماد على spss

نستنتج من خلال الجدول

وجود علاقة ضعيفة جدا بين المتغيرين مدى إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي وآفاق المحاسبة المالية في الجزائر وذلك من خلال النتيجة التي تقدر 0,136 حيث تعكس هذه الأخيرة الإرتباط الضعيف بين هاذين المتغيرين.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بعرض الإطار التنظيمي لملبنة عريب و أهم وظائفها كما قمنا أيضا بإعداد إستبيان حيث أخذت عينة الدراسة لمختلف المحاسبين و أساتذة و طلبة جامعيين و رئساء مصلحة و مختلف الوظائف الأخرى , تم تجسيد أهم ما درس في الجانب النظري على أرض الواقع و هذا من خلال دراسة الإصلاح المحاسبي الجديد في الجزائر و هل يتماشى النظام المحاسبي مع الواقع الإقتصادي وذلك بمعرفة نجاعته و مدى تطبيقه للمعايير المحاسبية الحديثة و ما هي التوجهات المستقبلية التي يجب تطبيقها , لقد قمنا من خلاله بتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة و تحليل المؤشرات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحاور الثلاثة و تم إثبات صحة فرضيات الدراسة الإستبيانية , و توصلنا إلى النتائج التالية :

– موافقة أغلبية افراد العينة على الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

– إستجابة المؤسسات إلى الإصلاح المحاسبي وذلك من خلال الإتجاه نحو إقتصاد السوق.

– الموافقة على التوجهات الحديثة إلى تغيير النظام المحاسبي والقيام بتعديلات علية فمثلا تبني كل المعايير المحاسبي الدولية.

خاتمة

خاتمة:

تعد المحاسبة المالية وظيفة أساسية لكل المؤسسات الإقتصادية لكونها محرك رئيسى وموجه للقرارات من خلال نوعية المعلومات التي تنتجها وتعكس بها الصورة الأساسة لمختلف مستخدميها، إذ تسعى مختلف المعايير المحاسبية إلى تكريس كل من الشفافية والمصداقية في مخرجات النظام المحاسبي المالى بواسطة سلسلة من الإصلاحات.

والجزائر من بين الدول التي قامت بإصلاح نظامها المحاسبي و وفق ما يتماشى مع توجهاتها الاقتصادية ومايتلائم مع الإصدارات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية لإزالة الفوارق الدولية والتشجيع علي جلب المستثمرين , وقد كان قرار تبني المخطط المحاسبي الوطني يتصدرقائمة الإًصلاحات حيث تمثل هدفه في تقديم خدمات جبائية وفي سنة 2007 كانت فكرة تغيير النظام الحالي الذي أصبح لا يتماشى مع الواقع الاقتصادية الجديد ليتم الإتيان بنظام محاسبي جديد يدعى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية نظمه القانون 07 . 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ليجعل من النظام المحاسبي المالي واقع و حقيقة يجب تقبلها من كل أصحاب المهن المحاسبية (محاسبين معتمدين , محافظي الحسابات , خبراء المحاسبين) , أكاديميين , و أصحاب المؤسسات الذين وجدو أنفسهم أمام حتمية التكيف مع القانون ويحتاج قبل الشروع في التطبيق النهائي القيام بإعداد دورات للمهنيين و المحاسبين في الشركات و مختلف المؤسسات الإقتصادية و إرساء تكوين جامعي في المعايير المحاسبة الدولية , و تكييف أنظمة المعلومات لكن الواقع الإقتصادي الجزائري لا يتسم بالشفافية مقارنة بالإقتصاد الدولي ولمسايرته لها وجب بتبني باقي المعايير المحاسبة الدولية و فتح المعهد الوطنى للخبير المحاسبي و محافظي الحسابات و جلب خبراء أجانب من أجل الزيادة في فهم هذا النظام و تطويره و جعله يتماشى مع إقتصاد السوق .

وكنا نسعى من خلال الدراسة إلى إختبار الفرضيات وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات والأفاق بالشكل التالي:

إختبار الفرضيات:

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات التي يتم إختيارها فيما يلي:

– شهدت المرحلة الإنتقالية التنازل عن المخطط المحاسبي الوطني وإعتماد النظام المحاسبي المالي في سبيل السعي إلى تحقيق التوافق بين الأنظمة المحاسبية المالية لأنه النظام القديم كانت غايته جبائية وأن

النظام الجديد مستمد من المعايير المحاسبة الدولية ويستجيب لمتطلبات إقتصاد السوق وذلك بقيامه عدة تغيرات خاطئة كانت لا تتماشى مع الوضع الحالي.

– لا يثبت الواقع الحالي مدى تجاوب المؤسسات مع الإصلاح الذي خضعت المنظومة المالية الجزائرية وعندما قمنا بتحليل في الجزء التطبيقي وجدنا عكس الفرضية وذلك نتيجة قلة الدورات التكوينية في هذا النظام قبل الشروع في تطبيقه لمختلف المهنيين والأكادميين لمختلف المؤسسات.

– نعم يوجد إطار تصوري لدى المهنيين والأكاديميين لإعادة رسكلة النظام المحاسبي المالي بشكل موازي مع الإصلاحات الحديثة للبلاد وذلك بالقيام بتفعيل المعاهد في الجزائر من أجل الزياد في الخبرات المحاسبية وإتيان بخبراء اجانب من أجل زيادة تطبيق كل المعايير المحاسبة الدولية وذلك بغاية جلب مختلف المستثمرين وتوسيع إقتصادها بتوفير معلومة جيدة لضمان إستمرارها.

النتائج:

– المحاسبة المالية هي الأساس الذي يعتمد أو تقوم عليها مختلف المؤسسات وذلك نظرا لحاجياتها وطبيعة المعلومة المقدمة لمختلف مستخدميها وبما تقدمه من فاعلية على الصعيد العالمي.

– إن الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي كان لابد منه لأنه يستجيب لمتطلبات الإقتصاد الحالي، بحيث أن النظام القديم كان يخدم مصالح جبائية عكس النظام الحالي يخدم مصالح محاسبية ومالية.

– نقص المؤطرين والخبرات المهنية ساهم في عدم إستعاب كافي للمؤسسات الإقتصادية لهذا النظام.

– ضرورة الإصلاح المحاسبي الجديد الذي يتماشى مع الإقتصاد الحالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية.

– وجوب فتح المعاهد الجزائرية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسب معتمد من أجل الزيادة في الخبرات الجزائرية والقيام بجلب أجانب بغاية فهم النظام المحاسبي المالي.

– ضرورة تبني كل المعايير المحاسبية من أجل جلب التنوع الإقتصادي وجلب مختلف الإستثمارات.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة وقفنا على بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

– الإهتمام أكثر بجودة المعلومات المحاسبية المالية بإعتبارها وسيلة لإكتساب ثقة المستثمرين.

– القيام بإصلاح شامل للبيئة الإقتصادية الجزائرية مع الإقتصاد العالمي.

– ضرورة العمل على تطوير أثر للنظام المحاسبي المالي ليوافق المعايير المحاسبة الدولية.

- الإكثار من الدورات التكوينية لفهم النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة تبني باقي المعايير المحاسبة الدولية لأنها تستجيب للواقع الإقتصادي العالمي.
- حتمية إجراء بعض التعديلات على النظام المحاسبي المالي في مختلف الجوانب من أجل الزيادة في نجاعته وجلب مستثمرين أجانب.

أفاق الدراسة:

من منطلق دراستنا هذه يمكن التطلع إلى إجراء بحوث متعمقة في آفاق المحاسبة المالية في الجزائر مثل:

- آفاق المحاسبة المالية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- آفاق النظام المحاسبي المالي على مختلف المؤسسات الإقتصادية.
- أثار المعايير المحاسبة الدولية على المحاسبة المالية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ-الكتب:

1. إسماعيل يحي التكريتي، عبد الوهاب حيش الطعمه، إنتصار عبود مراد تميمي، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان . الأردن , 2010.
2. بسمة فالح نعيمي، المحاسبة المالية الجزء الأول، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، سنة 2010
3. ربيعة بن حنيفة، **الواصح في المعايير المحاسبة الدولية وفق المعايير المحاسبية، الجزء الأول**، منشورات كليك، المحمدية، الجزائر , 2011.

ب-الاطروحات والمذكرات:

1. إلهام حامدي، **العقود الطويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، سنة 2015.
2. بشرى حيدوش، **أثر النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المالية من وجهة نظر المحاسبين، مذكرة لنيل شهادة ماستر**، تخصص محاسبة ومراقبة التدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، سنة 2015.
3. الحبيب مرحوم محمد، **إستراتيجية تبني النظام المحاسبي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، سنة 2012
4. حفيظة لصنوفي، **واقع وآفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في الفترة مابين 2010 . 2014**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة، تخصص تدقيق والنظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر.
5. رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة تبسة، الجزائر، سنة 2010.

6. زكرياء بلهوان، هميس تميم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، سنة 2011.
7. شهرزاد لباز، **دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسة محاسبية وجباية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، سنة 2013.
8. صبرينة بن عروج، **أهمية وإنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، سنة 2012.
9. صفاء بوضياف، **آفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي الماليفي بيئة محاسبية جزائرية**، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 . 06 /2013/05، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
10. صليحة ملوح، **أثر النظام المحاسبي المالي على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي رباح ورقلة، الجزائر، سنة 2015.
11. عبد النور بوعلي، النظام **المحاسبي المالي بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والقوانين الجبائية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، سنة 2015.
12. عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة جزائرية للتنمية الإقتصادية . عدد 2014/12/01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، الجزائر.
13. لمياء بودراع، **النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، سنة 2015.

14. لمياء بودراع، **النظام المحاسبي المالي بين الضرورة وصعوبة التطبيق، مذكرة** لنيل شهادة ماستر، محاسبة مراقبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة , سنة 2015 .

15. مريم قطش، **مدى إمكانية إسقاط نماذج الفشل المالي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماستر**، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2015.

16. نور الإسلام عياد، أحلام مزعاش، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2017.

17. مرحوم محمد الحبيب، **إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وضغيرة الحجم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر2012.

ج-وثائق ومطبوعات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد رقم 74، المؤرخ في 2011/11/20.
2. تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009، **تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وزارة مالية**، المديرية العامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، نوفمبر 2009.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 50، المؤرخ في 2010/09/01.

د-ملتقيات والمجلات:

1. توفيق جوادي، **إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكيف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر، سنة 2011.
2. خبيطي خثير، مونة يونس، **آفاق تبني المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية . 02، جامعة أحمد دراية أدرار، غرداية، الجزائر، سنة 2016.
3. محمد براق، قمان عمر، **أثر إصلاح المحاسبة على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مؤتمر علمي دولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ورقلة، الجزائر.
4. مداني بن بلغيث وفريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر، دراسة تحليلية تقيمية**، مداخلة، الملتقى الدولي العلمي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 , 30، سنة 2011.
5. حميداتو صالح وبوقفة علاء، **واقع البيئة المحاسبية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**، مداخلة، الملتقي الدولي العلمي حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06
6. عواطف محسن وأمال مهاوة، **إصلاح الإيطار المحاسبي في الجزائر وتكيف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(1): استبيان الدراسة

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم المالية والمحاسبة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

سيدي المحترم، سيدتي المحترمة

تحية طيبة وبعد

يطيب لنا أن نضع بين أيديكم الموقرة هذا الاستبيان الذي اعد بهدف الحصول على البيانات المالية المتعلقة بدراسة بعنوان " **أفاق المحاسبة المالية في الجزائر** " وذلك في إطار التحضير للحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق من جامعة خميس مليانة

لذلك نرجو منكم التكرم بتخصيص جزء من وقتكم الثمين لتعبئة الاستمارة المرفقة مع مراعاة الدقة في الإجابة على الأسئلة المطروحة الذي سيكون له عظيم الأثر والفائدة للوصول إلى نتائج أكثر دقة كونها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

المشرف:

د. سيد محمد

الطالبان:

مدرس أسامة

بن حليمة فتحي

الجزء الأول: معلومات حول عينة البحث

يهدف هذا الجزء إلى معرفة المعلومات المتعلقة بالشخص المجيب

يرجى الإجابة على الأسئلة الموالية بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة

الاسم: (اختياري)

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: اقل 30 سنة ☐ بين 30 إلى 40 سنة ☐ بين 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المؤهل العلمي: دكتوراه ☐ ماجيستر ☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ شهادة مهنية ☐

الوظيفة: محاسب ☐ رئيس مصلحة ☐ أستاذ جامعي ☐ طالب ☐ وظيفة أخرى ☐

الخبرة المهنية: اقل من 05 سنوات ☐ 05 سنوات15سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: عبارات الاستبيان

يهدف هذا الجزء إلى معرفة رأي المحاسبين المهنيين والأكاديميين حول الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على نظامها المحاسبي ومدى الاستجابة إليه وصولا إلى توجهاتها أو أفاق نظامها المحاسبي المالي

الرجاء وضع علامة (×) في الخانة التي تراها مناسبة حيث أن خانة الموافقة تعني الموافقة على العبارة والمحايدة تعني عدم إبداء الرأي أما الخانة المعارضة تعني عدم الموافقة على العبارة.

المحور الأول: الانتقال من pcn إلى scf

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	كان التنازل عن المخطط المحاسبي الوطنى pcn ضرورة حتمية.					
02	وجود صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي scf.					
03	ضرورة إعداد ملتقيات ودراسات لتمكين من إستيعاب النظام المحاسبي المالي scf.					
04	الإصلاح المحاسبي الجديد يستجيب للواقع الاقتصادي الحالي.					
05	مخرجات النظام المحاسبي المالي scf أكثر تعقيدا.					
06	تخصيص عدد من المؤطرين لاحتواء المرحلة الانتقالية					
07	عدد الدورات التكوينية كافي لاستيعاب النظام المالي الجديد.					

المحور الثاني: مدى استجابة المؤسسات للاصلاح المحاسبي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	ساهم الإصلاح المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.					
02	تم تجاوز صعوبات بداية التطبيق.					
03	المؤسسات الجزائرية دخلت مرحلة الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي scf.					
04	ظهور أثر الإصلاح المحاسبي المالي على البيئة الاقتصادية.					
05	المعلومة التي ينتجها النظام المحاسبي المالي scf كافية لتلبية احتياجات المستخدمين.					
06	النظام المحاسبي المالي scf يستجيب لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.					
07	ساهم الإصلاح المحاسبي في الرفع من مستوى الشفافية في القوائم المالية.					

المحور الثالث: أفاق المحاسبة المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	في رأيك هل يحتاج النظام المحاسبي المالي الى تعديلات.					
02	هل توجد خطة لإعادة تنظيم السياسة المالية في الجزائر.					
03	ضرورة تفعيل المعهد الوطني للخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.					
04	مخرجات الجامعة الجزائرية تستجيب لمتطلبات الإصلاح المالي.					
05	ضرورة احتواء باقي المعايير المحاسبية الدولية.					
06	الاستعانة بخبراء أجانب لتسهيل استيعاب معايير المحاسبة الدولية.					
07	إمكانية إجراء إصلاح محاسبي جديد في المستقبل					

<u>الملحق رقم(2)</u>: الفاكرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,700	21

الملحق رقم (3): الانحراف المعياري والوسط الحسابي لمحاور وابعاد الدراسة

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
X	71	3,7626	,36136	,04289
Y	71	3,1489	,81582	,09682
Z	71	3,9115	,40934	,04858

الملحق رقم (4): نتائج اختبار t-test لمحاور وابعاد الدراسة

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
X	17,782	70	,000	,76258	,6770	,8481
Y	1,538	70	,129	,14889	-,0442	,3420
Z	18,762	70	,000	,91147	,8146	1,0084

الملحق رقم (5): نتائج اختبار Corrélations لمحاور وابعاد الدراسة

Corrélations

		X	Y
X	Corrélation de Pearson	1	,245*
	Sig. (bilatérale)		,039
	N	71	71
Y	Corrélation de Pearson	,245*	1
	Sig. (bilatérale)	,039	
	N	71	71

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		Y	Z
Y	Corrélation de Pearson	1	,179
	Sig. (bilatérale)		,136
	N	71	71
Z	Corrélation de Pearson	,179	1
	Sig. (bilatérale)	,136	
	N	71	71